الموسم الثاني
للانصات المركزي

مهرجان (گلاوێژ) الدولي الـ (28) في احضان السليمانية

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 32
الخميس
2025/11/20

No. : 8056

ثبات في المقاعد والوعود

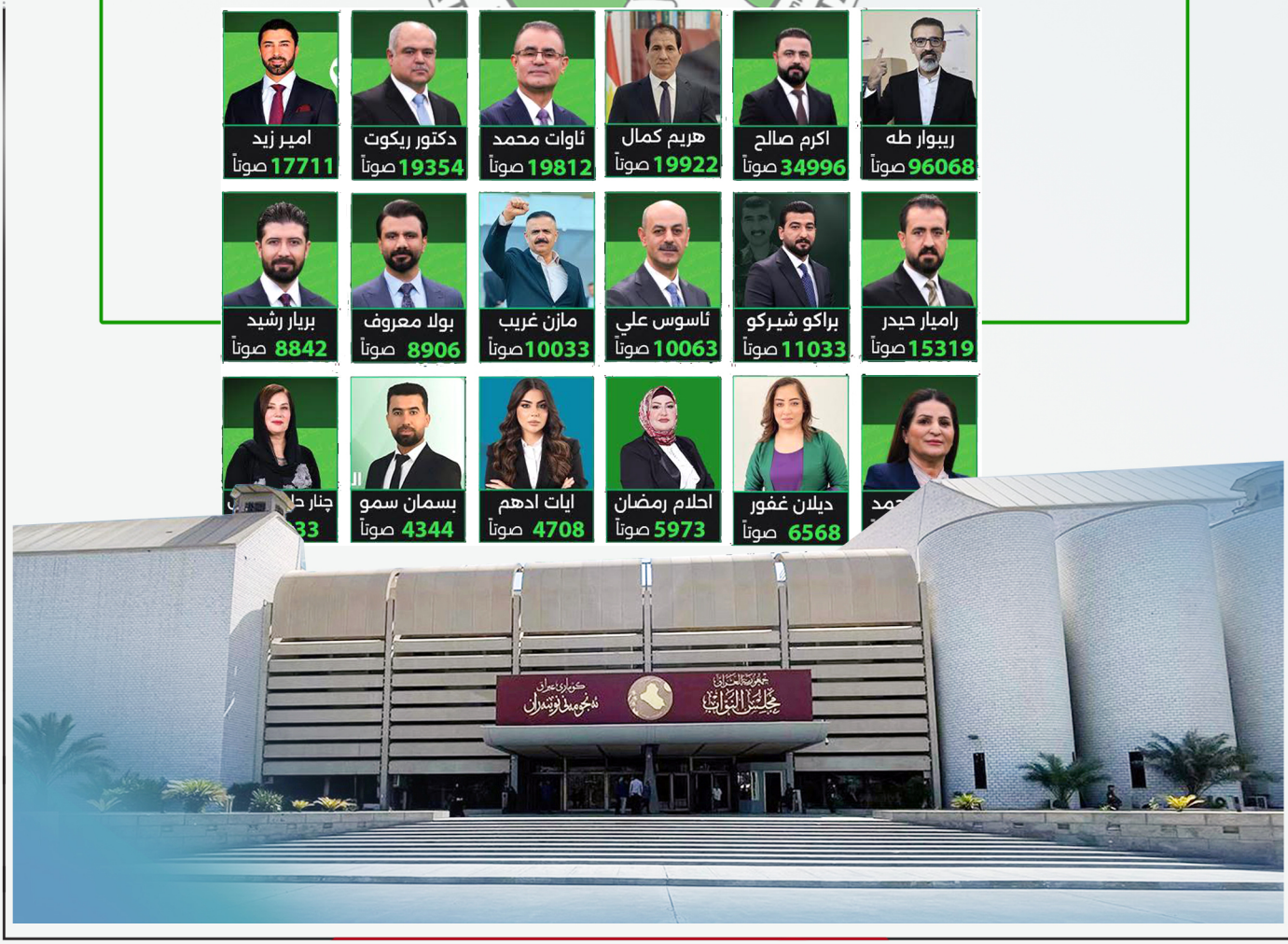

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

الاتحاد الوطني يعزز موقعه في بغداد بـ(18) مقعدا نيابيا

موقفنا من أولويات الحكومتين القادمتين في بغداد والاقليم

الاتحاد الوطني يؤكد اهمية تعزيز التفاهم والتقارب بين القوى السياسية

نفتخر بأهالينا وناخبينا في كركوك وسنستمر في خدمة المحافظة

بيان الإطار التنسيقي: نحن الكتلة النيابية الاكبر

المحكمة الاتحادية تنهي ولاية مجلس النواب وقرر حول الحكومة ورئيس الجمهورية

نرمين عثمان محمد: لذكرى ثائر نبيل

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

فرست عبدالرحمن: مؤتمرٌ يعرف كل شيء عن الشرق الأوسط إلا الشرق الأوسط نفسه!

فورين بوليسي: الانتخابات العراقية، فرصة غير عادية للولايات المتحدة

معهد واشنطن: الانتخابات العراقية: النتائج والخطوات التالية

علي الطالقاني: هندسة تكليف رئاسة الوزراء في العراق

صلاح العمران: خريجو جامعة السليمانية الأوائل يزورون جامعتهم

د.عدالت عبدالله: أين هي هيئة الإعلام والاتصال العراقية؟

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

صلاح الدين دميرتاش: لا تتراجعوا عن الخطوات الملموسة

برلمان تركيا قيم خطوات «الكردستاني» وبهجلي مستعد للقاء أوجلان

المعادلة الصعبة بين أردوغان وحليفه بهجلي

المرصد السوري و الملف الكردي

معهد واشنطن: بعد ستة أشهر: أين يقف "الشرع" من نقاط "ترامب" الخمس؟

رؤى و قضـايــا عالميـــة

خطوة مهمة أخرى باتجاه تحقيق الاستقرار والازدهار

نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2803 بشأن غزة

بيان حقائق: تفاصيل الاتفاقيات الامريكية-السعودية

ناديا كالفينو: بناء الجسور في عالَم منقسم

مشاري الذايدي: «غوغل» تحذّر من ذكائها!

الاخيرة : رئيس الجمهورية، حامي الديمقراطية مجددا

الاتحاد الوطني يعزز موقعه في بغداد بـ(18) مقعدا نيابيا

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، مساء يوم الإثنين ٢٠٢٥/١١/١٧، النتائج النهائية لانتخابات الدورة السادسة من مجلس النواب العراقي، حيث حقق الاتحاد الوطني الكوردستاني نتائج كبيرة وفاز بـ ١٨ مقعدا نيابيا، في ٥ محافظات.

ففي العاصمة بغداد، حصلت مرشحة الاتحاد الوطني الكورستاني آيات أدهم السوره ميري، ضمن قائمة الاعمار والتنمية، على ٤٧٠٨ أصوات، وفارت بمقعد.

وفي محافظة كركوك تصدرت قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني القوائم الأخرى بحصولها على ١٧٨،٨٤٥ صوتا، وفازت بـ ٤ مقاعد.

كما تصدر رئيس القائمة ريبوار طه جميع المرشحين الفائزين في العراق بحصوله على ٩٦،٠٦٨ صوتا.

وفي محافظة السليمانية فاز الاتحاد الوطني الكوردستاني بـ ٨ مقاعد بحصوله على ٢٤١،١٤٣ صوتا.

وفي محافظة أربيل نال الاتحاد الوطني الكوردستاني ٩٧،٤١١ صوتا، وبذلك فاز بـ ٣ مقاعد.

وفي محافظة نينوى فاز الاتحاد الوطني بمقعدين ضمن قائمة اتحاد أهل نينوى التي حصلت على ٥٦،٤٢٠ صوتا.

هذا وأوضحت المفوضية، أن بإمكان الكيانات السياسية والمرشحين تقديم الطعون على النتائج، اعتبارا من يوم غد الثلاثاء ولمدة ثلاثة أيام.

أسماء المرشحين الفائزين للاتحاد الوطني الكوردستاني

أربيل: ٩٧,٤١١ صوتا- ٣ مقاعد

١- هريم كمال خورشيد: ١٩٫٩٢٢ صوتا

٢- أمير زيد عمر خضر آغا: ١٧٫٧١١ صوتا

٣- چنار حجي رسول محمد: ٢٩٣٣ صوتا

السليمانية: ٢٤١,١٤٣ صوتا- ٨ مقاعد

١- اكرم صالح غفور: ٣٤٩٩٦ صوتا

٢- آوات محمد غفور: ١٩٨١٢ صوتا

٣- ريكوت حمه رشيد كريم: ١٩٣٥٤ صوتا

٤: راميار حيدر سعيد: ١٥٣١٩ صوتا

٥- آسوس علي احمد ١٠٠٦٣ صوتا

٦- بولا معروف علي: ٨٩٠٦ أصوات

٧- بريار رشيد شريف: ٨٨٤٢ صوتا

٨- سروه محمد رشيد: ٦٩٤٠ صوتا

كركوك: ١٧٨,٨٤٥ صوتا- ٤ مقاعد

١- ريبوار طه مصطفى: ٩٦٫٠٦٨ صوتا

٢- براكو شيركو فاتح: ١١٫٠٣٣ صوتا

٣- مازن غريب عبدالرحمن: ١٠٫٠٣٣ صوتا

٤- ديلان غفور صالح: ٦٫٨٦٥ صوتا

نينوى: ٥٦,٤٢٠ صوتا- مقعدان

١- أحلام رمضان فتاح: ٥٫٩٧٣ صوتا

٢- بسمان سمو نافخوش: ٤٫٣٤٤ صوتا

بغداد:

آيات أدهم حسين السوره ميري: ٤٫٧٠٨ أصوات

مقاعد نيابية في ٥ محافظات

وحسب النتائج الاولية ايضا يكون الاتحاد الوطني الكوردستاني هو الحزب الوحيد الذي تمكن من الحصول على مقاعد نيابية في ٥ محافظات، وهي:اربيل ، السليمانية ، كركوك ، نينوى ، بغداد .

هەولێر	3	97،411
سلێمانی	8	241،143
دهۆك	0	2،423
كەركوك	4	178،845
نەینەوا	2	56،420
دیالە	0	29،086
سەلاحەدین	0	14،843
بەغداد	1	4،708
	18	624،879

	پارتی دیموکراتی کوردستان			یەکێتی نیشتمانی کوردستان		
	2021	2023	2025	2021	2023	2025
كەركوك	49،538	46،749	59،296	84،767	139،373	178،629
نەینەوا	118،606	127،938	189،120	26،316	45،939	56،346
دیالە	7،828	6،804	7،921	21،722	23،715	29،086
سەلاحەدین	1،838	1،171	2،099	12،334	8،448	14،843

2025
2021
27
31
18
17
5
-
4
4
3
9
1
1
PATRIOTIC UNION OF KURDISTAN
هەلوێست - الموقف
HALWEST
نەوەی نوێ

قوتكم في بغداد

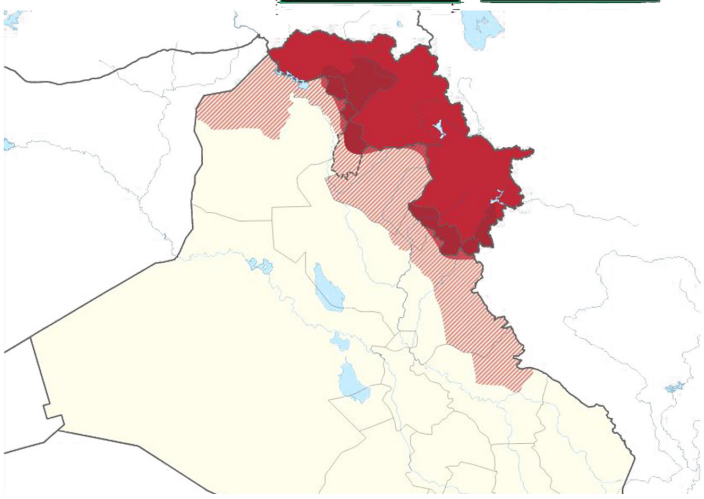

وزيادة عدد المقاعد النيابية يعود الى السياسة الحكيمة التي ينتهجها الاتحاد الوطني الكوردستاني برئاسة السيد بافل جلال طالباني في اقليم كوردستان والعراق، وهي سياسة شدة الورد لفقيد الامة الرئيس مام جلال.

مقاعد عدد من المحافظات

وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق أن قائمة السوداني تصدرت الانتخابات بحصولها على ٤٦ مقعدا في البرلمان المؤلف من ٣٢٩ مقعدا.

وحصل حزب تقدم، الذي يستمد دعمه من المناطق ذات الأغلبية السنية في شمال العراق وغربه، على ٢٧ مقعدا.

ونال ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي على ٢٩ مقعدا، بينما حصد الحزب الديمقراطي الكردستاني ٢٦ مقعدا.

وأوضحت مفوضية الانتخابات أن نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية النهائية في العراق بلغت ٥٦٫١١٪.

بغداد:٧١ مقاعد

- ائتلاف الإعمار والتنمية ١٥ مقعداً
- حزب تقدم ١٠ مقاعد
- ائتلاف دولة القانون ٩ مقاعد
- تحالف قوى الدولة الوطنية ٥ مقاعد
- حركة الصادقون ٥ مقاعد
- تحالف عزم ٥ مقاعد
- منظمة بدر ٤ مقاعد
- تحالف سيادة الوطني ٤ مقاعد
- ائتلاف الأساس العراقي ٤ مقاعد
- حركة حقوق ٣ مقاعد
- الحسم الوطني/ مقعدين
- ابشر يا عراق/ مقعد واحد
- تحالف خدمات/ مقعد واحد
- إشراقة كانون/ مقعد واحد

كوتا المسيحيين/ إيفان فائق يعقوب (١٣٫١٣٧ صوتاً)

كوتا الصابئة/ بسام جاسب محيي (٥٫٤١٠ أصوات)

النجف: ١٢ مقعدا

ائتلاف الإعمار والتنمية: ٢

ائتلاف دولة القانون: ٢

تحالف قوى الدولة الوطنية: ٢

حركة صادقون: ٢

تحالف خدمات: ١
أبشر يا عراق: ١
ائتلاف الأساس العراقي: ١
إشراقة كانون: ١

واسط: ١٢ مقعدا

واسط الأجمل بالخدمات: ٤
ائتلاف الإعمار والتنمية: ٢
ائتلاف دولة القانون: ٢
تحالف قوى الدولة الوطنية: ١
حركة صادقون: ٢
حيدر علي محمد علي: ١

صلاح الدين: ١٢ مقعدا

ائتلاف الإعمار والتنمية: ٢
حزب تقدم: ٢
الجماهير الوطنية: ٢
تحالف عزم العراق/ عزم: ٢
تحالف صلاح الدين الموحد: ١
تحالف شراكتنا في صلاح الدين: ١
الحسم الوطني: ١
تحالف التفوق: ١

الأنبار: ١٥ مقعدا

حزب تقدم: ٥
الأنبار هويتنا: ٣
تحالف قمم: ٣
تحالف عزم العراق/ عزم: ٢
تحالف التفوق: ١
تحالف سيادة الوطني: ١

المثنى:٧ مقاعد

ائتلاف الإعمار والتنمية: ٢
ائتلاف دولة القانون: ٢

تحالف قوى الدولة الوطنية: ١
حركة صادقون: ١
ائتلاف الأساس العراقي: ١

الديوانية: ١١ مقعدا

ائتلاف الإعمار والتنمية: ٣
ائتلاف دولة القانون: ٢
منظمة بدر: ٢
تحالف قوى الدولة الوطنية: ١
حركة صادقون: ١
تحالف خدمات: ١
إشراقة كانون: ١

كربلاء: ١١ مقعدا

ائتلاف الإعمار والتنمية: ٣
ائتلاف دولة القانون: ٢
إشراقة كانون: ٢
ائتلاف الأساس العراقي: ١
تحالف قوى الدولة الوطنية: ١
حركة صادقون: ١
منظمة بدر: ١

البصرة: ٢٥ مقاعد

تحالف تصميم: ٦
حركة صادقون: ٥
ائتلاف الإعمار والتنمية: ٤
ائتلاف دولة القانون: ٢
تحالف قوى الدولة الوطنية: ٢
حركة حقوق: ٢
منظمة بدر: ١
أبشر يا عراق: ١
تجمع الفاو زاخو: ١
ائتلاف الأساس العراقي: ١

محافظة السليمانية

ت	رقم الكيان	اسم الكيان	مجموع الأصوات	عدد المقاعد
1	222	يەكێتی نیشتمانیی كوردستان	241143	8
2	225	تيار الموقف الوطني / رە و تی هە ڵوێستی نیشتمانی / هە ڵوێستی	75375	3
3	288	نەوەی نوێ-الجيل الجديد	69781	2
4	275	پارتی دیموكراتی كوردستان	68834	2
5	278	الاتحاد الاسلامي الكوردستاني	65312	2
6	285	جماعة العدل الكوردستانية / العراق	34563	1
				18

محافظة كركوك

ت	رقم الكيان	اسم الكيان	مجموع الأصوات	عدد المقاعد
1	222	يەكێتی نیشتمانیی كوردستان	178845	4
2	255	حزب تقدم	107037	3
3	217	جبهة تركمان العراق الموحد	66179	2
4	275	پارتی دیموكراتی كوردستان	59374	1
5	204	التحالف العربي في كركوك	53046	1
6	241	تحالف عزم العراق /عزم	46412	1
7	300	عماد يوخنا ياقو يوخنا العمادي - مسيحي	17680	1
				13

محافظة اربيل

ت	رقم الكيان	اسم الكيان	مجموع الأصوات	عدد المقاعد
1	275	پارتی دیموکراتی کوردستان	369724	9
2	222	یەکێتی نیشتمانیی کوردستان	97411	3
3	225	تيار الموقف الوطني / رە و تی هە ڵوێستی نیشتمانی / هە ڵوێستی	63298	2
4	288	نەوەی نوێ-الجيل الجديد	38921	1
5	336	كلدو رمزي هرمز شابو اوغنا - مسيحي	18517	1
				16

محافظة دهوك

ت	رقم الكيان	اسم الكيان	مجموع الأصوات	عدد المقاعد
1	275	پارتی دیموکراتی کوردستان	413890	9
2	278	الاتحاد الاسلامي الكوردستاني	72986	2
3	320	سامي اوشانه كوركيس انويه - مسيحي	22838	1
				12

محافظة القادسية

ت	رقم الكيان	اسم الكيان	مجموع الأصوات	عدد المقاعد
1	207	ائتلاف الاعمار والتنمية	70953	3
2	257	ائتلاف دولة القانون	52568	2
3	218	منظمة بدر	35073	2
4	202	حركة الصادقون	34490	1
5	231	تحالف قوى الدولة الوطنية	31123	1
6	271	تحالف خدمات	30937	1
7	245	اشراقة كانون	22102	1
				11

محافظة نينوى

ت	رقم الكيان	اسم الكيان	مجموع الأصوات	عدد المقاعد
1	275	پارتي ديموكراتي كوردستان	189535	5
2	255	حزب تقدم	157958	4
3	207	ائتلاف الاعمار والتنمية	146859	4
4	267	نينوى لاهلها	111225	3
5	241	تحالف عزم العراق /عزم	101035	3
6	269	الحسم الوطني	86656	2
7	218	منظمة بدر	77046	2
8	221	تحالف سيادة الوطني - تشريع	64545	2
9	281	اتحاد اهل نينوى	56420	2
10	272	المشروع العربي في العراق	54573	1
11	211	الهوية الوطنية	50200	1
12	201	تحالف القضية الايزيدية	49211	1
13	240	الجماهير الوطنية	37381	1
14	344	وعد محمود احمد قدو القدو - شبكي	10501	1
15	301	خالد سيدو عزير خلف الخالدي - ايزيدي	9687	1
16	346	اسوان سالم صادق ساوا - مسيحي	6234	1
				34

محافظة ديالى

ت	رقم الكيان	اسم الكيان	مجموع الأصوات	عدد المقاعد
1	218	منظمة بدر	105346	3
2	255	حزب تقدم	101691	3
3	221	تحالف سيادة الوطني - تشريع	77496	2
4	202	حركة الصادقون	55409	2
5	241	تحالف عزم العراق /عزم	54939	2
6	249	تحالف ديالى اولاً	53469	1
7	203	ثابتون	30449	1
				14

محافظة بابل

ت	رقم الكيان	اسم الكيان	مجموع الأصوات	عدد المقاعد
1	207	ائتلاف الاعمار والتنمية	91424	3
2	202	حركة الصادقون	79566	3
3	257	ائتلاف دولة القانون	68584	3
4	245	اشراقة كانون	56174	2
5	231	تحالف قوى الدولة الوطنية	51916	2
6	271	تحالف خدمات	38547	1
7	239	حركة سومريون	29857	1
8	210	حركة ادراك	28491	1
9	218	منظمة بدر	25192	1
				17

محافظة ميسان

ت	رقم الكيان	اسم الكيان	مجموع الأصوات	عدد المقاعد
1	207	ائتلاف الاعمار والتنمية	67122	3
2	218	منظمة بدر	41029	2
3	257	ائتلاف دولة القانون	34706	2
4	202	حركة الصادقون	34590	2
5	231	تحالف قوى الدولة الوطنية	31744	1
				10

موقفنا من أولويات الحكومتين القادمتين في بغداد والاقليم

إيجاد حل جذري للمشكلات وفق الدستور وخدمة المواطنين

استقبل قوباد طالباني، نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان، السيدة فكتوريا تايلر، مديرة منصة العراق في مجلس الأطلسي، والسيد جون ويلكس، السفير السابق للمملكة المتحدة لدى العراق.

وخلال الاجتماع الذي عُقد الأربعاء ٢٠٢٥/١١/١٩ في أربيل، تم مناقشة مستجدات العملية السياسية في العراق عقب إجراء انتخابات مجلس النواب وآخر تطورات المنطقة.

وأعرب المجتمعون عن أملهم في تشكيل حكومة قوية وفاعلة وفق نتائج الانتخابات، تلبي طموحات جميع المكونات وتعمل في دفع العراق نحو مزيد من الاستقرار والتنمية.

إجراء الانتخابات بنجاح، مكسب كبير للشعب العراقي

اجتمع قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، الثلاثاء ٢٠٢٥/١١/١٨ في أربيل، مع عرفان صديق السفير البريطاني ونيكولو فونتانا السفير الايطالي لدى العراق ومحمد الحسان المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، كلا عى حدة.

وخلال الاجتماعات الثلاثة، جرى بحث مستجدات الوضع في العراق بعد إجراء الانتخابات التشريعية، حيث وصف قوباد طالباني إجراء الانتخابات بنجاح، بمكسب كبير للشعب العراقي، آملا تشكيل حكومة بالاستناد الى نتائج الانتخابات، تكون في مستوى تطلعات المواطنين في العراق، وتصان فيها حقوق جميع المكونات.

وشدد نائب رئيس الوزراء على ضرورة أن تكون أولوية الحكومتين القادمتين في بغداد والاقليم، إيجاد حل جذري للمشكلات بين اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية وفق الدستور، وقال: «حل المشكلات يمهد للمضي نحو بناء عراق مستقر ومزدهر اقتصاديا وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين».

وبشأن مشاركة الأطراف الكوردستانية في الحكومة العراقية المقبلة، اكد قوباد طالباني أهمية اتفاق القوى الكوردستانية

على برنامج مشترك عن طريق الحوار البناء، والدخول بصف موحد، في التفاوض مع الأطراف العراقية، من أجل الدفاع عن الحقوق الدستورية لشعب كوردستان بصورة أفضل.

نحن مع توجيه ثروة الغاز في خدمة المواطنين

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان وفدا من مجلس التجارة الأمريكية-الكوردستانية، برئاسة ديفيد تفوري رئيس المجلس، وبحث الجانبان عددا من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وخلال الاجتماع الذي جرى الاثنين (٢٠٢٥/١١/١٧) في أربيل، تم التباحث حول سبل تطوير العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وإقليم كوردستان، وبالإشارة الى عملية التنمية الاقتصادية في الإقليم، أكد قوباد طالباني ان «إقليم كوردستان يرغب في ان تكون للشركات الامريكية مشاركة أكبر وأكثر تأثيرا في هذه العملية، وأعرب عن استعداد حكومة الإقليم لتقديم كل اشكال الدعم والتسهيلات بهذا الشأن».

وتطرق محور اخر من الاجتماع الى ملف النفط والغاز، وأوضح نائب رئيس مجلس الوزراء «اننا مع اقرار قانون النفط والغاز سريعا خلال الدورة الجديدة لمجلس النواب العراقي بما يساهم في حل الخلافات بين الإقليم وبغداد وفق الدستور والصلاحيات وبما يراعي خصوصية إقليم كوردستان».

كما أكد قوباد طالباني ان «اولويتنا هي ان ثروة الغاز يجب يوظف في خدمة المواطنين وتطوير البنية التحتية الصناعية والاقتصادية لإقليم كوردستان.»

حماية حقوق المكونات في الكابينة الجديدة للحكومة العراقية

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان، لي جون ايل السفير الجديد لكوريا الجنوبية لدى العراق، وبحث الجانبان سبل تطوير العلاقات بين كوريا الجنوبية وإقليم كوردستان.

وفي مستهل الاجتماع الذي عقد الاثنين (٢٠٢٥/١١/١٧) بحضور سينجول ليم القنصل العام الكوري الجنوبي في الإقليم، جرى تقييم نتائج انتخابات مجلس النواب العراقي، وأعرب نائب رئيس مجلس الوزراء عن امله في تشكيل الحكومة الجديدة سريعا، بما يضمن حماية حقوق جميع المكونات.

وثمن قوباد طالباني دعم ومساعدات حكومة كوريا الجنوبية لإقليم كوردستان مؤكدا ان «كوريا الجنوبية يمكن تؤدي دورا مؤثرا في عملية التنمية الاقتصادية في الإقليم، لا سيما ان الإقليم يحتاج الى تجربة كوريا الجنوبية الغنية في مختلف قطاعات التنمية».

كما تناول الاجتماع الى بحث عقد لقاءات لاحقة لمناقشة المشاركة الاستراتيجية لكوريا الجنوبية في عملية التنمية باقليم كوردستان.

نأمل ان تسفر عملية السلام في تركيا الى نتائج مرضية للجميع

استقبل قوباد طالباني، نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان، السيد أحمد داوود أوغلو، السياسي المعروف ورئيس وزراء تركيا السابق.

وخلال الاجتماع الذي عقد الأربعاء ٢٠٢٥/١١/١٩ في أربيل، جرت مناقشة التطورات المتعلقة بعملية السلام في تركيا.

وأعرب الجانبان عن أملهما في أن تسفر عملية السلام في تركيا عن نتائج إيجابية تُرضي الشعبين الكوردي والتركي.

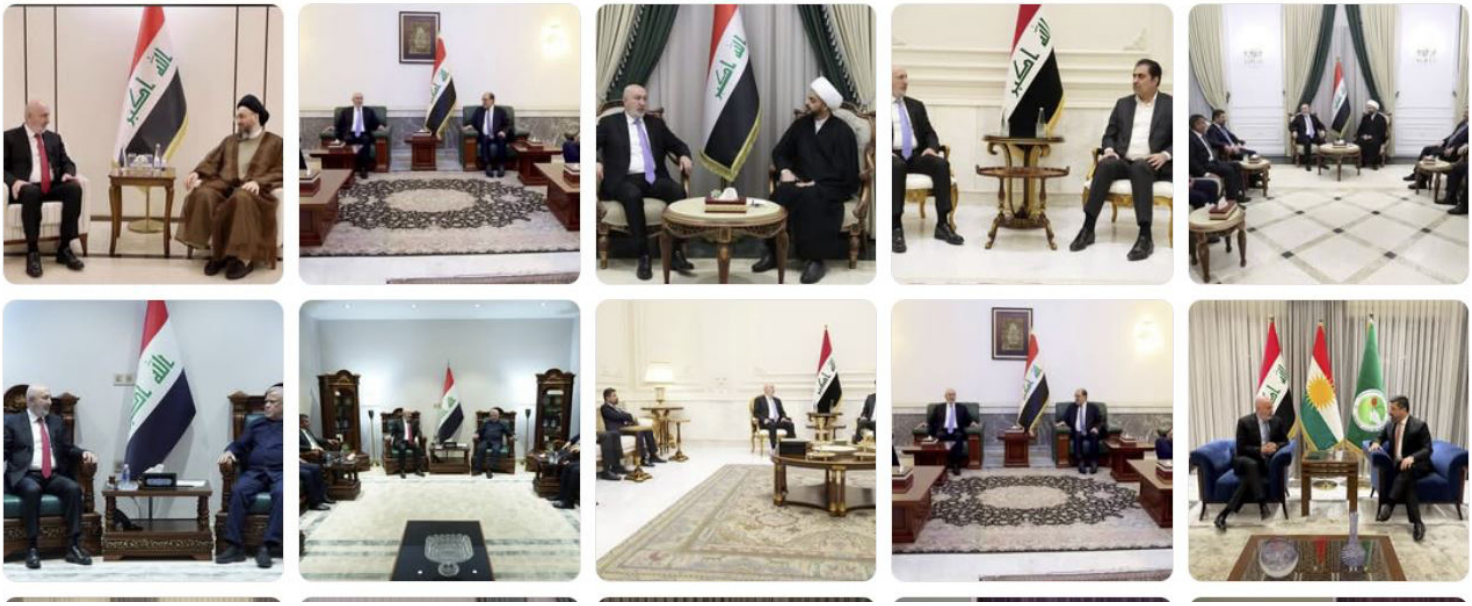

الاتحاد الوطني يؤكد اهمية تعزيز التفاهم والتقارب بين القوى السياسية

زار وفد الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة مسؤول المكتب السياسي في بغداد السيد نزار ئاميدى، عدداً من الكتل السياسية في العاصمة بغداد، مقدما التهاني بمناسبة نجاح العملية الانتخابية، ومؤكدا أهمية الاسراع في تشكيل الحكومة الجديدة، بما ينسجم مع تطلعات المواطنين واستحقاقات المرحلة .

وخلال اللقاءات جرى التأكيد على تعزيز أجواء التفاهم، والتقارب بين القوى السياسية، وتوحيد الجهود لضمان استقرار البلاد ودعم المسارات الدستورية بعد الانتخابات البرلمانية.

نفتخر بأهالينا وناخبينا في كركوك وسنستمر في خدمة المحافظة

أعلن مسؤول الاتحاد الوطني الكوردستاني في كركوك–صلاح الدين أن الاتحاد سيردّ بالعمل وخدمة المواطنين مقابل كل صوت حصل عليه في الانتخابات، فيما اكد ان اصوات الاتحاد الوطني ازدادت بنسبة ١٣٪.

ارتفاع أصوات الاتحاد الوطني بنسبة ١٣٪

وقال آسو مامند، مسؤول الاتحاد الوطني الكوردستاني في كركوك–صلاح الدين، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع محافظ كركوك ريبوار طه: «نفتخر بأهالينا وناخبينا في كركوك، ونؤكد لهم أننا كما عملنا بجد لخدمة المحافظة في السابق، سنواصل تقديم المزيد في المستقبل».

وأضاف: «صحيح أن الكورد فقد جزءا من اصواته في هذه الانتخابات، لكن ذلك يعود إلى بعض الأحزاب والجهات التي شاركت وهي على يقين بأن أصواتها ستذهب سدى، كما أن الحزب الديمقراطي، من خلال تصويته للمكون المسيحي، تسبب بخسارة أصوات كوردية، ورغم ذلك، فقد ارتفعت أصوات الاتحاد الوطني الكوردستاني بنسبة ١٣٪ مقارنة بالانتخابات السابقة، وهذا دليل على أن كركوك والاتحاد الوطني لا ينفصلان، ونحن نعتبر أنفسنا خدّاما لأهل كركوك».

وأكد آسو مامند، ان: «مقابل كل صوت من أصوات أهالي كركوك التي حصل عليها الاتحاد الوطني والتي تجاوزت ١٧٨ ألف صوت، سنغرس ١٧٨ ألف شجرة، وسنواصل دعم إدارة كركوك، كما سنستمر في توزيع عدد من الشقق السكنية، وسندعم ذوي الاحتياجات الخاصة، ونقف إلى جانب الشباب».

واثقون من زيادة الأصوات مستقبلاً

وخلال المؤتمر، قال ريبوار طه محافظ كركوك: «وفقا لبرنامج عملنا وخدماتنا كحزب وكحكومة، نحن واثقون من أن أصواتنا ستزداد في السنوات القادمة، ونؤمن بأن شرائح واسعة من أهالي كركوك تدعمنا، كنا نأمل ألا يفقد الحزب الديمقراطي مقعده، لكننا في الاتحاد الوطني، مقارنة بالانتخابات السابقة، حصلنا على مقعد إضافي».

بيان الإطار التنسيقي:نحن الكتلة النيابية الاكبر

«عقد الإطار التنسيقي اجتماعَه الاعتيادي رقم ٢٥٠، بحضور جميع قياداته في مكتب حيدر العبادي، حيث استهلّ الاجتماع بتوجيه التهنئة إلى الشعب العراقي والقوى السياسية كافة بمناسبة نجاح العملية الانتخابية.

وأكد المجتمعون أن التعاون الوطني الشامل هو الأساس في عبور المرحلة المقبلة وترسيخ الاستقرار السياسي.

وشدّدوا على أهمية حسم الاستحقاقات الانتخابية ضمن المدد الدستورية وبما ينسجم مع السياقات القانونية المعتمدة، مؤكدين أن الالتزام بالتوقيتات الدستورية يمثل ضمانة لانتقال دستوري منظم يحترم إرادة الناخبين.

وفي هذا الصدد، وقّع الإطار على اعتباره الكتلة النيابية الأكبر، والتي تتألف من جميع كياناته وفق الإجراءات الدستورية، وقيامه بالمضيّ بترشيح رئيس الوزراء للمرحلة المقبلة**.

وفي سياق تنظيم الاستحقاقات المقبلة، قرّر الإطار تشكيل لجنتين قياديتين:

١. الأولى تُعنى بمناقشة الاستحقاقات الوطنية للمرحلة المقبلة ووضع رؤية موحّدة لمتطلبات إدارة الدولة.

٢. الثانية تتولى مقابلة المرشحين لمنصب رئيس الوزراء وفق معايير مهنية ووطنية.

كما ناقش الاجتماع بإسهاب المعايير المعتمدة لاختيار رئيس الوزراء، إضافة إلى طبيعة البرنامج الحكومي المطلوب بما ينسجم مع التحديات السياسية والاقتصادية والخدمية التي يواجهها العراق، وبما يحقّق تطلّعات المواطنين في الإصلاح والاستقرار والتنمية.»

المحكمة الاتحادية تنهي ولاية مجلس النواب وقرر حول الحكومة ورئيس الجمهورية

عقدت المحكمة الاتحادية العليا يوم الثنين جلستها برئاسة القاضي منذر إبراهيم حسين وبحضور كامل الأعضاء من السادة القضاة وأصدرت قرارها التفسيري بالعدد (٢١٣ / اتحادية / ٢٠٢٥) في ١٧ / ١١ / ٢٠٢٥. بناء على طلب السيد رئيس الجمهورية الخاص بتفسير المادة (٥٦) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، اكدت استمرار رئيس الجمهورية بوصفه أحد شقي السلطة التنفيذية، بممارسة مهماته الى ما بعد انتهاء انتخابات مجلس النواب الجديد واجتماعه، واعتبار الحكومة الاتحادية حكومة تصريف الاعمال، وانتهاء الدورة الخامسة لمجس النواب العراقي. وتضمن القرار التفسيري المبادئ التالية:

١- المبدأ (تجد المحكمة الإتحادية العليا أن للسيد رئيس جمهورية العراق صلاحية الطلب من هذه المحكمة تفسير احكام ومواد دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، ومنها المادة (٥٦)، التي نصت على انه (أولاً: تكون مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب أربع سنوات تقويمية، تبدأ بأول جلسةٍ له، وتنتهي بنهاية السنة الرابعة. ثانياً: يجري انتخاب مجلس النواب الجديد قبل خمسة وأربعين يوماً من تاريخ انتهاء الدورة الانتخابية السابقة.)، استنادا الى احكام المادة (٧) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ وبدلالة المادة (٤) منه كونه من الجهات المنصوص عليه فيها، لذا تقرر قبول طلب التفسير شكلا).

٢- المبدأ :(تجد المحكمة الاتحادية العليا إن الوصف الذي ينطبق على عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية وطبيعة الصلاحيات التي يمكنهما ممارستها اعتباراً من يوم الاقتراع العام لانتخاب مجلس النواب الجديد، تكمن بشكل عام، بتصريف الامور اليومية والتحول بالصلاحيات من الكاملة الى المحدودة).

٣- المبدأ:(تجد المحكمة الاتحادية العليا من استقراء النصوص الدستورية الواردة في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ أن نص المادة (٥٦/ أولاً وثانياً) منه، نص حاكم، حدد مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب بأربع سنوات تقويمية تبدأ من أول جلسة يعقدها مجلس النواب برئاسة أكبر الأعضاء سناً بناءً على دعوته للانعقاد من قبل رئيس الجمهورية وبمرسوم جمهوري وتنتهي بنهاية السنة الرابعة).

٤- المبدأ:(تجد المحكمة الاتحادية العليا إن اليوم الذي يتم فيه إجراء الانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب، يعدُ حداً فاصلاً، بين شرعية منتهية وأخرى متجددة، ويمثل بذلك الترجمة الفعلية لفكرة، أن نظام الحكم في العراق يقوم على مبدأ التداول السلمي للسلطة وإن الشعب مصدر السلطات وشرعيتها وإن الحكم يجب أن يستمد من صناديق الاقتراع وضمن مدد دستورية واضحة).

٥- المبدأ:(تجد المحكمة الاتحادية العليا إن اليوم الذي تجري فيه الانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب، يُعد نهاية طبيعية لدورة كل من - مجلس النواب السابقة ومجلس الوزراء المنبثق عنه - وتنتهي به شرعيتهما السياسية، بمجرد انتخاب مجلس النواب الجديد، وذلك تعزيزاً للشرعية الدستورية للمؤسسات المنتخبة، ولمنع احتكار السلطة أو تمديدها بغير سندٍ دستوري).

٦- المبدأ:(تجد المحكمة الاتحادية العليا إنه لا يجوز لأي جهةٍ تخطي المدد الدستورية الوارد ذكرها في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، لأن تخطيها يعني: تخطٍ لإرادة الشعب الذي ثبّت هذه المدد ابتداءً وانتهاءً حينما وافق على مواد الدستور من خلال الاستفتاء العام الذي جرى على مواده كافة، ومنها المادة (٥٦) من الدستور، الذي يعد القانون الأسمى والأعلى في العراق وملزماً في انحائه كافة ومن دون استثناء).

٧- المبدأ:(تجد المحكمة الاتحادية العليا، اعتباراً من يوم الاقتراع العام لانتخاب مجلس النواب الجديد، فإن كل إجراء تتخذه السلطة التشريعية او السلطة التنفيذية المتمثلة بمجلس الوزراء، يجب ان يدخل ضمن مفهوم تصريف الأمور اليومية، وإلا فلا سند له من الدستور والقانون، وتُعد آثاره معدومة).

٨- المبدأ :(تجد المحكمة الاتحادية العليا إن الناخب حينما أعطى صوته لمن اختاره ممثلاً له في مجلس النواب، فإنه بذلك أعطاه تخويلاً محدداً من حيث المدة، وينتهي هذا التخويل بنهاية مدته المخصصة في الدستور وهي أربع سنوات تقويمية).

٩- المبدأ:(تجد المحكمة الاتحادية العليا أن يوم الاقتراع العام لانتخاب مجلس النواب الجديد يعني انتهاء ولاية مجلس النواب السابق وانتهاء صلاحيته في سنّ القوانين وأعمال الرقابة على أداء السلطة التنفيذية من الناحية الفعلية، وتحول صلاحيات مجلس الوزراء من الصلاحية الكاملة الى الصلاحية المحدودة في تصريف الأمور اليومية والمتمثلة باتخاذ القرارات والإجراءات غير القابلة للتأجيل، التي من شأنها ضمان استمرار عمل مؤسسات الدولة والمرافق العامة بانتظام واضطراد، ولا يدخل من ضمن هذه القرارات والإجراءات التوقيع على المعاهدات والاتفاقيات الدولية وإبرام العقود ذات التأثير في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، كما لا يدخل من ضمنها اقتراح مشاريع القوانين أو عقد القروض أو التعيين في المناصب العليا في الدولة أو الإعفاء منها أو إعادة هيكلة الوزارات والدوائر) .

١٠- المبدأ:(تجد المحكمة الاتحادية العليا أنه اعتباراً من يوم الاقتراع العام لانتخاب مجلس النواب الجديد، يستمر رئيس الجمهورية بوصفه أحد شقي السلطة التنفيذية، بممارسة مهماته الى ما بعد انتهاء انتخابات مجلس النواب الجديد واجتماعه، استناداً الى أحكام البند (ثانياً/ ب) من المادة (٧٢) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥).

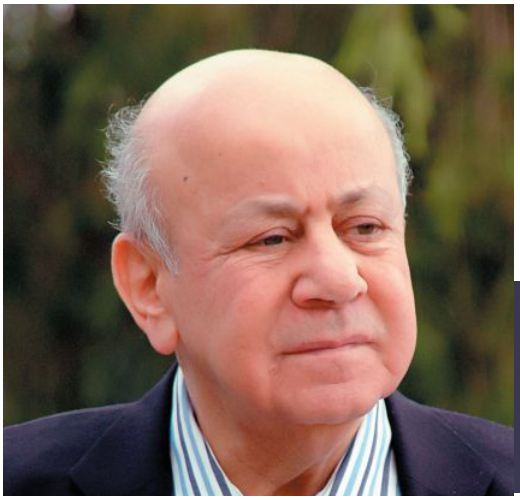

نرمين عثمان محمد:

لذكرى ثائر نبيل

إذا كان الذهب في سوق الصاغة يُباع ويُقيَّم وفق عياره، فمن حقّنا نحن أيضا أن نقول إن نضال الكرد وثورتهم الحديثة يجب أن يُقاس بالقيمة ذاتها وخصوصا الإتحاد الوطني الكردستاني ،فبين قادتنا ومناضلينا الكرد من قدّموا أنفسهم لحزبهم وشعبهم بصفاءٍ وإخلاصٍ نادر، كالذهب الخالص، حتى إن شهرتهم تجاوزت حدود كردستان ووصلت إلى مكانة مرموقة بين قادة وثوّار العالم.

ومن بين أولئك المناضلين، الذين يحق للكرد وللاتحاد الوطني الكردستاني أن يفتخروا بهم، الدكتور كمال فؤاد، الذي مرَّت في ٢٠٢٥/١١/١٥ الذكرى الحادية عشرة لرحيله.

ذلك الرجل الذي يمكن القول عنه في كل مكان إنه من أنبل مناضلي الاتحاد الوطني الكردستاني، ومن الذين كرّسوا حياتهم للنضال، وكان واحدا ممن اعتُبروا من المؤسّسين الحقيقيين للاتحاد الوطني الكردستاني منذ منتصف السبعينيات وحتى يوم رحيله عام ٢٠١٤.

طوال تلك المسيرة، لم يحد قط عن نهج وفكر وقيم الاتحاد، ولا لبرهة واحدة، ولم يخن مبادئه. إلى جانب نضاله السياسي، كان يُعَدّ جسرا مهما بين الميدان الأكاديمي والقضايا السياسية، إذ كان دائم الريادة في البحوث اللغوية وحماية التراث الصحفي الكردي، تماما كما كان صاحب حضور سياسي بارز في تأسيس المؤسسات السياسية الجديدة في إقليم كردستان. كما لعب دورا مهما في توحيد الإدارتين في إقليم كردستان عام ١٩٩٨، من أجل ترسيخ السلام الداخلي. وإضافة إلى ذلك، انتُخب رئيسا لكتلة الاتحاد الوطني في أول دورة للبرلمان الكردستاني.

كل تلك الأنشطة ليست إلا جزءا من السجل النضالي الثري لثائرٍ كرّس حياته وكيانه للدفاع عن فكر وتقدم الاتحاد الوطني الكردستاني، دون أن يتراجع أو يتردد، إلى اللحظة التي شعر فيها بضرورة فسح المجال أمام جيل جديد من شباب الاتحاد، مؤمنا بأن زمنا جديدا قد حان. ولذا، وبعقلية منفتحة، أفسح الطريق لهؤلاء الشباب، ومنحهم الفرصة لحمل راية الاتحاد الوطني وخدمة الكرد بإرادة جديدة ودماء فتية.

ولهذا السبب، فإن الاتحاد الوطني الكردستاني استقبل قراره ذاك بكل احترام وتقدير. وبعد تقديم هذه السطور اليسيرة من سيرة حياته المليئة بالنضال والعطاء، يمكننا أن نقول هنا:

«سلامٌ على الذكرى الحادية عشرة لرحيلك أيها الثائر النبيل، لقد برهنت بإخلاصك ونضالك أنك أهلٌ لكل احترام، حتى إن برلمان كردستان في لحظات وداعك الأخيرة قرر أن يُنكس علم كردستان احتراما لك، وأن يُغطّى جثمانك به، تكريما لمكانتك ووفائك.»

فرست عبدالرحمن مصطفى:

ميّپس ٢٠٢٥... مؤتمرٌ يعرف كل شيء عن الشرق الأوسط إلا الشرق الأوسط نفسه!

في ١٨ تشرين الثاني تستيقظ دهوك على موكب طويل من البدل الرسمية وربطات العنق، وكأن المدينة تستعد لحفل زفاف سياسي لا نعرف من العريس فيه ومن العروس. إنه مؤتمر ميّپس... ذاك الحدث الذي يأتي كل عام ليذكّرنا بأن الكلام مجاني وأن الهواء قادر على حمل آلاف الوعود دون أن يتعب.

يبدأ المؤتمر بعنوان ناري:-

"الفوضى المسيّرة؛ شرق أوسط جديد."

> مؤتمر يرغب في أن يبدو فوق السياسة... لكنه يغرق فيها حتى أذنيه

يدخل الخبراء، يتحدث الأكاديميون، تلمع الكاميرات وتشتعل المفاهيم الكبيرة التي لا علاقة لها بشوارع دهوك المزدحمة ولا بحياة الناس اليومية. فكل ما في المؤتمر يبدو مرتبا بدقة... إلا الشرق الأوسط نفسه.

ومن أولى الانتقادات أنّ المؤتمر يشبه فيلما هوليوديا ضخما...

كل شيء فيه مثير ما عدا القصة،فالمشاركون يشرحون "الفوضى" وكأنها ضيف غامض لا نعرف من دعاه ويتحدثون عن "إدارة الأزمات" وكأن الأزمات مجرد ملفات PDF يمكن إغلاقها بزر واحد، لا جراح مفتوحة منذ عقود.

أمّـا عن التمثيل، فالحضور مزيج لطيف من الدبلوماسيين والباحثين لكن الأطراف التي تشعل النيران في المنطقة؟ بلا حضور.

وكالعادة نتناقش عن اللاعبين الحقيقيين... في غياب اللاعبين الحقيقيين! مثل أن تقيم حفلة عن الزراعة ولا تدعو الفلاح.

ثم يأتي توقيت المؤتمر مباشرة بعد الانتخابات العراقية. ويا للصدفة العجيبة!

تماما كما يزور الطبيب المريض بعد العملية ليشرح له "أهمية الصحة"، يأتي المؤتمر ليشرح لنا أهمية الأمن بعد أن انتهت جولة سياسية مليئة بالتوترات والصفقات.

مؤتمر يرغب في أن يبدو فوق السياسة... لكنه يغرق فيها حتى أذنيه.

أما فيما يتعلق بالفائدة المحلية فالأمر واضح، المؤتمر يتحدث عن ازدهـار اقتصادي بينما نصف الشعب يبحث عن خدمة إنترنت مستقرة.

يتحدثون عن الاستقرار فيما نخاف من الكهرباء نفسها تذهب وتعود كأنها تشارك في لعبة "الغميضة الوطنية".

ورغم كل ذلك لا يمكن إنكار ميزة واحدة للمؤتمر، إنه يعطي للمدينة حركة ويساهم في ارتفاع نسبة الحجوزات الفندقية.

فلو لم يصلح المؤتمر للسياسة فهو بالتأكيد مفيد لقطاع السياحة!

الحقيقة أن ميّيس يشبه تلك النصائح التي يعطيها شخص لا يعمل لرجل يستيقظ الساعة الخامسة صباحا كلام جميل... لكن بلا علاقة بالواقع!

وفي النهاية، سيختتم المؤتمر كعادته صورة جماعية وبيان ختامي مكتوب بطريقة تجعل الجميع راضين دون أن يفعل أحد شيئا ووعودٌ ستنسى قبل أن تجفّ آخر فنجان قهوة في القاعة.

ويبقى السؤال الساخر معلقا على جدران دهوك:-

هل سيغيّر ميّيس الشرق الأوسط... أم أننا نحن من سنغيّر القناة؟

بوبي غوش:

الانتخابات العراقية، فرصة غير عادية للولايات المتحدة

مجلة»فورين بوليسي»/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

قد يفاجأ الأمريكيون الذين لم يتابعوا الشأن العراقي على مدى العقد الماضي بمعرفة أن البلاد أجرت للتو انتخابات حرة ونزيهة وسلمية إلى حد معقول. في ١١ نوفمبر/تشرين الثاني، تنافس ما يقرب من ٧٧٥٠ مرشحا على ٣٢٩ مقعدا برلمانيا في منافسة سارت بسلاسة ملحوظة، وفقا للمعايير المضطربة في المنطقة.

لم تشهد الانتخابات أي أعمال عنف كبيرة، واتهمت بالتزوير بشكل طفيف. ورغم توقعات بانخفاض قياسي في نسبة المشاركة، بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات ٥٦٪، وهي نسبة تضاهي العديد من الانتخابات الرئاسية الأمريكية خلال القرن الماضي.

العراق، الذي لطالما اعتبر رمزا لكل ما قد يسوء في السياسة الخارجية الأمريكية، أظهر مؤخرا مرونة ديمقراطية تفوق ما يظنه منتقدوه. تأمله جيدا، فقد تراه أقرب ما يكون إلى دولة عربية مستقرة وسلمية وديمقراطية حقيقية.

بعد مرور اثنين وعشرين عاما على سقوط صدام حسين، من الجدير بالاعتراف بأن العراق لا يزال صامدا، ولا يزال يصوت، ولا يزال يحاول.

مع ذلك، ما سيأتي لاحقا ليس مؤكدا على الإطلاق. يبدو أن كتلة إعادة الإعمار والتنمية، بزعامة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، قد فازت بأغلبية الأصوات في الانتخابات، لكن ليس بما يكفي لتشكيل حكومة بمفردها

> لطالما تأثرت عملية تشكيل الحكومة العراقية تأثرا عميقا بالمنافسة بين واشنطن وطهران

.

ومع عدم بروز فائز واضح، قد يستغرق الأمر شهورا من المساومات السياسية حتى تتمكن بعض القوائم البرلمانية الفائزة من تشكيل ائتلاف كبير بما يكفي للحكم. في المرة الأخيرة، استغرقت هذه العملية قرابة عام.

وهنا خبر آخر مفاجئ: أيا كان من سيشكل الحكومة المقبلة ــ سواء كان السوداني، أو منافسه من إطار التنسيق، أو أي مرشح تسوية ــ فمن المؤكد تقريبا أن هذا الشخص سيكون أكثر تقبلا للمصالح الامريكية من المطالب الإيرانية.

لطالما تأثرت عملية تشكيل الحكومة العراقية تأثرا عميقا بالمنافسة بين واشنطن وطهران، حيث تتفوق إيران بسهولة على منافستها العظمى. منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ الذي أطاح بصدام حسين، هيمنت الأغلبية الشيعية على المشهد السياسي العراقي، وتحافظ العديد من أحزابها على علاقات وثيقة مع إيران، القوة الشيعية الإقليمية.

لكن واشنطن الآن لها اليد العليا، ويعود ذلك جزئيا إلى هزيمة الجمهورية الإسلامية وحلفائها في الحرب القصيرة مع إسرائيل هذا العام. علاوة على ذلك، ينشغل رجال الدين في طهران حاليا بجفاف مدمر يهدد قلب الزراعة الإيرانية. أضف إلى ذلك الأزمة الاقتصادية المتفاقمة الناجمة عن العقوبات الأمريكية وسوء إدارة النظام، فتتضح حدود النفوذ الإيراني.

يساعد هذا في تفسير سبب إصدار الجهات السياسية العراقية الرئيسية، بما في ذلك تلك التي لطالما تحالفت مع إيران، تصريحات تصالحية تجاه الولايات المتحدة. وقد صوّر السوداني نفسه على أنه الرجل الذي يمكن لواشنطن الوثوق به لإبقاء طهران بعيدة.

والأمر الأكثر لفتا للانتباه هو أن التجمع السياسي المرتبط بميليشيا عصائب أهل الحق المدعومة من إيران، قد أشار إلى تداخل مع الأهداف الأمريكية. وصرح محمود الربيعي، المتحدث باسم عصائب أهل الحق، لصحيفة نيويورك تايمز : «لا نعتقد أن من مصلحة الأمريكيين أن يكون العراق غير مستقر أو أن يشهد اضطرابات».

السؤال هو ما إذا كانت إدارة ترامب قادرة على استغلال هذا التحول الملحوظ في المشاعر العراقية. تتمتع واشنطن بفرصة غير مسبوقة لتشكيل مستقبل العراق السياسي بما يخدم المصالح الأمريكية. لكن استغلال هذه الفرصة يتطلب مهارة دبلوماسية، ومعرفة إقليمية، واهتماما مستمرا - وهي عناصر نادرة في جهاز السياسة الخارجية لإدارة ترامب.

مبعوثا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للشرق الأوسط، ستيف ويتكوف وصهره جاريد كوشنر، مشغولان بالفعل بغزة وإسرائيل، فضلا عن السعي لإبرام صفقات تجارية (للولايات المتحدة) وصفقات تجارية (لمجموعة ترامب) مع دول الخليج النفطية.

أما بالنسبة للعراق، فقد عيّن ترامب مارك سافايا ، رجل أعمال من ديترويت من أصول عراقية ولكنه يفتقر إلى الخبرة الدبلوماسية.

ورحب سياسيون عراقيون بارزون بتعيين سافايا، وهو أمرٌ مشجع. فهو يتحدث العربية، ويفهم الثقافة العراقية، وله علاقات عائلية قد تكون قيّمة. لكن اللحظة تتطلب أيضا شخصا يتمتع بفطنة دبلوماسية لا تشوبها شائبة.

لتحقيق أهداف الولايات المتحدة، يجب أن يكون هذا الشخص قادرا على العمل مع الأحزاب الشيعية دون

إغضاب السنة والكورد، والتصدي للنفوذ الإيراني دون دفع السياسيين العراقيين إلى أحضان طهران، واجتياز متاهة البيروقراطية في واشنطن مع الحفاظ على الثقة ببغداد.

منذ سقوط صدام، ثبت أن التعامل مع التعقيدات الطائفية والإثنية والإقليمية للسياسة العراقية أمرٌ يفوق طاقة الدبلوماسيين المخضرمين، مثل جون نيغروبونتي وزلماي خليل زاد، والهواة ذوي النفوذ السياسي، مثل بول بريمر.

لا يوجد في سجل سافايا ما يشير إلى قدرته على إدارة مفاوضات الائتلاف الدقيقة المقبلة أو موازنة المصالح الأمريكية المتضاربة في العراق: مكافحة الإرهاب، واحتواء النفوذ الإيراني، وحماية القوات الأمريكية، والحفاظ على شراكات الطاقة، ودعم التطور الديمقراطي.

مع ذلك، لا شك أن تيار السياسة العراقية يبتعد عن طهران ويتجه نحو واشنطن، لقد أتاح ضعف إيران مساحة للقادة العراقيين لإعادة تقييم علاقاتهم. حظي المرشح الذي عيّنه ترامب بأقوى حظوظ أي مبعوث أمريكي إلى بغداد. نأمل ألا يضيّع سافايا هذه الفرصة.

أكثر ما يثير القلق هو غياب مقتدى الصدر. وقد دعا رجل الدين الشيعي النافذ أتباعه إلى مقاطعة هذه الانتخابات « المعيبة ». يتمتع الصدر بسمعة طيبة كمفسد، فهو لا يتوقع تصرفاته، وقادر على حشد احتجاجات حاشدة، ومستعد لاستخدام العنف عندما يناسب أغراضه.

وتقوّض المقاطعة شرعية الحكومة المقبلة، وتبقي شريحة كبيرة من شيعة العراق دون تمثيل ويفاقم قرار آية الله العظمى علي السيستاني بعدم إصدار دعوته التقليدية للمشاركة في الانتخابات هذا القلق. بإمكان الصدر أن يلعب دورا بنّاء، أو أن ينتظر حتى تشكيل الحكومة، ثم يحرّك الاحتجاجات للمطالبة بحلها. تكمن المشكلة في عدم القدرة على التنبؤ بتصرفاته – لا يمكن تحميله مسؤولية إخفاقات النظام، ولكن بإمكانه دائما أن ينسب لنفسه الفضل في إسقاطه.

بغداد تبتعد عن طهران. هل تستغل واشنطن ذلك؟

لم تحلّ الانتخابات العراقية أيا من مشاكل البلاد الجوهرية، ستكون مفاوضات تشكيل الائتلاف فوضوية ومطولة. ستواجه أي حكومة ناشئة عقبات هيكلية أعاقت كل إدارة عراقية منذ عام ٢٠٠٣.

لا يزال نظام المحاصصة راسخا . يستنزف الفساد مليارات الدولارات من خزينة الدولة. يعتمد الاقتصاد بشكل خطير على عائدات النفط، لكن المهم هو أن العراق أجرى انتخابات حرة ونزيهة إلى حد معقول. خاض السياسيون حملاتهم الانتخابية على أسس سياسية لا على أساس المظالم الطائفية البحتة. ولأول مرة منذ عقدين، يبتعد تيار السياسة العراقية عن طهران ويتجه نحو واشنطن. هذه ليست مجرد فرصة دبلوماسية، بل نقطة تحول محتملة في علاقة أمريكا المضطربة مع العراق.

يعتمد نجاح إدارة ترامب في استغلال هذه اللحظة على قدرة سافايا على إدارة دفة السياسة العراقية بنجاح أكبر من أسلافه.

يتوقع المحللون السياسيون أنه سيواجه صعوبات لكن على عكس كل مبعوث أمريكي سبقه، لن يسبح سافايا عكس التيار.

القادة العراقيون يريدون العمل مع واشنطن نفوذ إيـران لم يكن أضعف من أي وقـت مضى. الفرصة سانحة. السؤال هو: هل تمتلك الولايات المتحدة المهارة الدبلوماسية والاهتمام المتواصل لاغتنامها؟

*بوبي غوش هو محلل ومعلق جيوسياسي، عمل سابقا في مجلة تايم وبلومبرج .

جيمس جيفري ، ديفيد شينكر:

الانتخابات العراقية: النتائج والخطوات التالية

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى:

للوهلة الأولى، بدت نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية التي أجريت في ١١ نوفمبر/تشرين الثاني مشجعة ، بما في ذلك للعلاقات الأمريكية. ورغم مقاطعة تيار مقتدى الصدر المؤثر، ارتفعت نسبة المشاركة إلى ٥٥٪، بزيادة ١٢ نقطة مئوية عن أدنى مستوى لها في عام ٢٠٢١ والبالغ ٤٣٪. ومع ذلك، لم يحصل الفصيل الذي جاء في المركز الأول – ائتلاف إعادة الإعمار والتنمية بقيادة رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني – إلا على ١٥٪ من مقاعد البرلمان (٤٦ مقعدا من أصل ٣٢٩). وبالتالي، من المرجح أن يشهد العراق فترة طويلة ومملة من الصراعات السياسية قبل تشكيل حكومة جديدة، على غرار التأخيرات السابقة التي أعقبت الانتخابات (ثمانية أشهر في عام ٢٠١٠، وأحد عشر شهرا في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢).

النتائج

كان الفائز الأكبر في انتخابات الأسبوع الماضي هو السوداني، الذي حصل ائتلافه على ١/٣ مليون صوت من أصل نحو ١١ مليون صوت، متفوقا على ائتلاف دولة القانون الموالي لإيران بفارق ٣٧٠ ألف صوت. اختلفت استراتيجية السوداني اختلافا جذريا عن انتخابات عام ٢٠٢١، حين لم تفز قائمته إلا بمقعدين، لكنه رقّي في النهاية إلى منصب رئيس الوزراء بدعم من إطار التنسيق الموالي لإيران، وهو تكتل تقوده ميليشيات شيعية صنفتها الولايات المتحدة

منظمات إرهابية. أما هذا العام، فقد خاض السوداني حملته الانتخابية مرتكزا على إنجازاته المحلية، دون أي دعم واضح من طهران أو وكلائها.

من بين أبرز المنافسين، حلّ حزب التقدم السنّي ثانيا بـ ٢٨ مقعدا، وحصل الحزب الديمقراطي الكردستاني على ٢٦ مقعدا، بينما فاز منافسه الرئيسي، الاتحاد الوطني الكردستاني، بـ ١٥ مقعدا. ومن بين الأحزاب الموالية لإيران علنا، فاز ائتلاف دولة القانون بـ ٢٧ مقعدا، وكذلك ائتلاف الصادقون، التابع لمنظمة عصائب أهل الحق، المصنفة إرهابية من قبل الولايات المتحدة.

كلا الحزبين عضوان في قوات التحالف، إلى جانب منظمة بدر، وتحالف القوى الوطنية، وفصائل أخرى أصغر. وعلى الرغم من نجاح سوداني، تسيطر هذه الكتلة الموالية لإيران على أغلبية مقاعد البرلمان، وهي نسبة كافية تقريبا لتشكيل حكومة.

لماذا كان أداء سوداني جيدا رغم الانتقادات؟

عندما بدأت ولاية السوداني الأولى، اعتقد الكثير من العراقيين، الذين لطالما شعروا بالإحباط، أنه سيكون رهينا لرعاة ائتلافه الإيرانيين ولن يقدّم للشعب سوى القليل. ومع ذلك، يبدو أن أداءه منذ ذلك الحين لاقى صدى محليا، لا سيما لدى الناخبين العرب السنة، الذين شاركوا بأعداد غفيرة يوم الانتخابات. ويبدو أن هذا، إلى جانب ضعف الإقبال الشيعي المزعوم، قد ساعده في الانتخابات.

في استطلاعات الرأي التي سبقت الانتخابات، أعرب ٥٨٪ من العرب السنة والشيعة عن ثقتهم بالسوداني، وهي أعلى نسبة تأييد لأي مرشح. (حصل الصدر، رجل الدين الشيعي المتقلب، على ٦٢٪ لكنه اختار عدم الترشح). كما أشاد العرب السنة بحكومة السوداني في توفير الخدمات. ومع ذلك، كان أبرز إنجازاته هو بناء البنية التحتية في بغداد. ووفقا لاستطلاعات الرأي، ارتبط اسم حكومته بشكل رئيسي بإنشاء «الطرق والمباني»، بينما وصفت مجلة الإيكونوميست العاصمة مؤخرا بأنها «مدينة مزدهرة».

حسّن العراق مكانته الإقليمية في عهد سوداني أيضا. فبعد تعهده بالعمل مع أنقرة على طرد عناصر حزب العمال الكردستاني الإرهابي المناهض لتركيا، أعادت بغداد فتح خط أنابيب نفطي متوقف منذ فترة طويلة من إقليم كردستان إلى تركيا، ووقعت اتفاقية غير مسبوقة للتعاون المائي مع أنقرة. كما عزز سوداني استقلال بلاده في مجال الطاقة عن إيران، وحسّن علاقات بلاده مع الدول العربية المجاورة وواشنطن على حد سواء، بما في ذلك حضوره مراسم وقف إطلاق النار في غزة الشهر الماضي في شرم الشيخ بمصر.

مع ذلك، يشير منتقدو رئيس الوزراء إلى أنه لم يفعل الكثير لوقف الفساد المستشري، بل عزز بدلا من ذلك نظام المحاصصة الطائفية القائم على تقسيم الغنائم السياسية والاقتصادية على أساس الدين بدلا من الجدارة. والأسوأ من ذلك، أن حكومته شرعت شركة المهندس العامة التي تديرها الميليشيات وتعاقدت معها ، مانحة مشرفيها المعينين من قبل الولايات المتحدة حوالي ٣/٦ مليار دولار سنويا. في غضون ذلك، ولتغطية تكاليف الازدهار في بغداد، أفادت التقارير أنه خفض تمويل المحليات الأخرى بشكل كبير، في حين أن طريقته المفضلة لخفض البطالة المرتفعة باستمرار تضمنت توظيف ما يقرب من مليون موظف حكومي جديد، مما أدى إلى تفجير الميزانية. كما انتقده النقاد بشدة لإقراره تشريعا يخفض سن الزواج القانوني إلى تسع سنوات.

تعزيز الهدوء

عندما تولى السوداني السلطة عام ٢٠٢٢، وخاصة بعد اندلاع حرب غزة عام ٢٠٢٣، دأبت الميليشيات الإرهابية الشيعية في قوات الحشد الشعبي على إطلاق طائرات مسيرة على إسرائيل واستهداف العسكريين والدبلوماسيين الأمريكيين في العراق وسوريا.

وتحت ضغط واشنطن وتهديدات إسرائيل المباشرة، أقنع السوداني قوات الحشد الشعبي بوقف هذه الهجمات في نهاية المطاف، مما أبعد العراق عن الحرب بين «محور المقاومة» الإيراني وإسرائيل.

علاوة على ذلك، عارض السوداني، مما أثار استياء شركائه في قوات التحالف، المطالب المحلية بطرد القوات الأمريكية، مفضلا إعادة انتشار تدريجية ووجودا مفتوحا للقوات الأمريكية المتبقية. كما ألغى القضاء مذكرة التوقيف التي أصدرتها محكمة عراقية بحق الرئيس ترامب بعد أن أمرت إدارته الأولى باغتيال قائد الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، في بغداد في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠.

إضافة إلى ذلك، رفض السوداني في نهاية المطاف توقيع قانون جديد للحشد الشعبي كان من شأنه أن يرسخ رسميا وجود الميليشيات المتجذرة أصلا.

أدت هذه الخطوات إلى تعزيز حسن النية في واشنطن، وتحسين الوضع الأمني، واستقرار العراق. وبفضل هذا التحسن في البيئة، بدأت المزيد من الشركات الأمريكية بالاستثمار هناك، بما في ذلك إكسون موبيل، وشيفرون، وكي بي آر، التي امتنعت طويلا عن تقديم عطاءات للمشاريع العراقية، لكنها وقّعت صفقات طاقة ضخمة مع بغداد في عام ٢٠٢٥.

الخطوات التالية: العملية مقابل الواقع

خلال عملية تشكيل الحكومة العراقية التي اتسمت بالتعقيدات لفترة طويلة، لا تزال الحكومة السابقة تتولى تصريف الأعمال، لكن بصلاحيات متقلصة بشكل كبير. هذا الانتقال غير الفعال – والذي قد يستمر، كما ذكر سابقا، لمدة تصل إلى عام – هو جزئيا نتيجة متأصلة في الأنظمة البرلمانية متعددة الأحزاب التي تميل إلى فرض حكومات ائتلافية (كما هو الحال في إسرائيل وألمانيا وفرنسا). ومع ذلك، تنبع المشكلة أيضا من أحكام دستورية عراقية محددة، ومن الطريقة التي يتبعها سياسيو البلاد في إدارة شؤون الحكم.

تبدو العملية الرسمية واضحة للوهلة الأولى. بمجرد اعتماد نتائج الانتخابات، يدعو الرئيس البرلمان المنتخب حديثا للانعقاد خلال خمسة عشر يوما. خلال جلسته الأولى، يجب على المجلس التشريعي انتخاب رئيس ونائبين له بأغلبية الأصوات. بعد ذلك، يمكن للبرلمان اختيار رئيس جديد (بأغلبية الثلثين) أو تمديد ولاية الرئيس الحالي.

ما يلي هو الخطوة الأهم في هذه العملية:

في غضون خمسة عشر يوما من اختياره، يجب على الرئيس الجديد تفويض الكتلة التي تمتلك أكبر عدد من المقاعد في البرلمان الجديد لتشكيل حكومة بقيادة مرشحها المختار لرئاسة الوزراء. ومن المفترض أن يكون مرشح هذا العام هو السوداني، على الرغم من أن مؤامرات أحزاب أخرى قد أقصت المرشح الأوفر حظا في الماضي.

يمنح المرشح ثلاثين يوما لإعداد قائمة بأعضاء الحكومة المحتملين وتقديمها إلى البرلمان للتصويت بأغلبية الأصوات على الثقة. إذا فشل التصويت، فعلى الرئيس اختيار مرشح آخر لمحاولة نفس العملية.

ومع ذلك، فقد عقّدت مختلف الخصائص غير الرسمية للبيئة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٥ هذه العملية.

أولا، على غرار الوضع السياسي في لبنان، ولكن بشكل غير مكتوب بدلا من أن يدوّن في القانون، يميل العراق إلى توزيع مناصب قيادية مختلفة على الطوائف المختلفة: فرئيس البرلمان عادة ما يكون من نصيب العرب السنة، والرئيس من نصيب الكورد، ورئيس الوزراء من نصيب الأغلبية الشيعية.

ثانيا، بدلا من اتباع النظام التقليدي للحكومة الأغلبية والمعارضة الرسمية، اختار السياسيون العراقيون نظاما شاملا يحصل فيه معظم الأحزاب على حصة من الكعكة.

علاوة على ذلك، بينما يختار الكورد، وبدرجة أقل العرب السنة، عادة مرشحيهم للرئاسة ورئيس البرلمان مسبقا، يميل الشيعة إلى الانقسام إلى فصائل يتنافس فيها مرشحون على رئاسة الوزراء. لا يملك أي مرشح شيعي مقاعد كافية للفوز بتصويت الثقة بمفرده، لذا ينتهي بهم الأمر إلى استقطاب أصوات العرب السنة والكورد.

نتيجة لذلك، أصبحت عملية تشكيل الحكومة العراقية أشبه بلعبة «لا شيء يحسم حتى يحسم كل شيء»، بما في ذلك المناصب الوزارية العديدة. وتؤجل الأحزاب حتى بدء الإجراءات الدستورية التدريجية الموصوفة أعلاه حتى اكتمال المساومات التمهيدية الشاقة، والتي قد تستغرق شهورا. يخالف هذا النهج المبادئ الدستورية انتهاكا صارخا، وقد طعن فيه قضائيا بنجاح عام ٢٠١٠، ومع ذلك، يبدو أنه يتكرر في كل دورة انتخابية، مضيفا تعقيدا غير ضروري، بل وحتى مخالفة للقانون، إلى عملية معقدة أصلا.

خاتمة

على الرغم من أدائه الانتخابي المبهر، من المرجح أن يواجه السوداني صعوبة بالغة في بناء ائتلاف كافٍ لضمان ولاية ثانية. فبعد دعمه له في عام ٢٠٢١، تشعر كتلة قوات التحالف المدعومة من إيران بالندم الشديد ولن تؤيد عودته، وهو ما يمثل عقبة كبيرة بالنظر إلى النسبة الكبيرة من مقاعد البرلمان الجديد التي تسيطر عليها، بما في ذلك ما يقرب من ١٠٪ من المقاعد التي تشغلها منظمات مصنفة إرهابية من قِبل الولايات المتحدة.

نسبيا، كانت السنوات الثلاث الماضية جيدة للعراق وعلاقته بالولايات المتحدة. ورغم أن السوداني كان حريصا في كثير من الأحيان على شركائه في التحالف المدعومين من إيران، إلا أنه سعى أيضا إلى موازنة بعض سلوكياتهم الأكثر إشكالية وتحسين العلاقات مع واشنطن. للأسف، إذا تمسك التحالف بموقفه في عملية تشكيل الحكومة وأعاد بغداد إلى طهران، فقد تعود العلاقات إلى أيام إدارة ترامب الأولى السيئة، عندما كان العراق ساحة معركة حقيقية بين إيران والولايات المتحدة، ولم تكن الشركات الأمريكية ترغب في أي علاقة بالعراق.

***جيمس جيفري هو زميل فيليب سولوندز المتميز في معهد واشنطن، وسفير الولايات المتحدة السابق لدى العراق وتركيا.**

***ديفيد شينكر هو زميل تاوب الأقدم في المعهد، ومدير برنامج روبين للسياسة العربية، ومساعد وزير الخارجية السابق لشؤون الشرق الأدنى.**

علي الطالقاني:

هندسة تكليف رئاسة الوزراء في العراق

في الحادي عشر من تشرين الثاني، أدلى العراقيون بأصواتهم لانتخابات ٢٠٢٥ والتي تمثل منعطفا حاسما في مسار النظام السياسي العراقي، لأنها تضع الأساس العملي لمن يكلف بتشكيل الحكومة التالية، ولأنها تحدد تركيبة البرلمان، وفي ظل تراكم الأزمات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وتحولات مزاج الناخبين بعد دعوات المقاطعة وظهور قوى سياسية ناشئة، يصبح تعيين رئيس الوزراء مسألة أكثر تعقيدا من كونها مجرد حساب أغلبيات نيابية.

بعد ٢٠١٩ دخلت الساحة العراقية مرحلة جديدة بمزاج شعبي يميل إلى السخط على الأداء التقليدي للحكومات، وفي الوقت نفسه يتخلى تدريجيا عن توقعات سريعة بالتغيير، فالاحتجاجات أضعفت النفوذ الرمزي لبعض الأحزاب التقليدية، ومنحت زخما لحركات مدنية ومستقلين قادرين على اجتذاب أصوات متضررة من البطالة والخدمات والفساد، لكن قدرة هذه الحركات على تحويل المكاسب الشعبية إلى قوة تفاوضية داخل البرلمان تبقى مرهونة بحضور عدد أقوى وبناء هياكل تحالفية فعالة، وبالتالي فالنتيجة المتوقعة هي مجلس نواب موزع، حيث لا لوجود هيمنة كاملة لأي كتلة، وفي هذا السياق من المرجح أن يتقاطع التأثير الانتخابي بين المحاور الكبيرة.

اختيار رئيس الوزراء يعكس أكثر من توزيع مقاعد

مساحة تفاوضية

يتحول النص الدستوري، وبخاصة حول مفهوم «الكتلة الأكبر»، إلى ساحة نزاع (سياسي -قانوني) في كل دورة برلمانية، وان غياب تجسيد قاطع لهذا المفهوم يمنح مرونة واسعة للتتفاوض، ما يحول الجلسة الأولى للبرلمان وما بعدها إلى عملية إعادة تكوين حقيقية للتحالفات، أما الحديث عن دور المحكمة الاتحادية في مثل هذه الحالات يتأرجح بين ضبط المسار وتوسيع مساحة المفاوضات عبر تفسيرات تحفظ الاستقرار المؤسسي أو تمنح منحى سياسيا مرنا. بمعنى ان مرشح رئاسة الحكومة سيكون غالبا نتاج مفاوضات ما بعد الانتخابات وليس اختيارا تلقائيا وفق حساب المقاعد، فيما يظل البيت الشيعي هو الحقل الأكثر تأثيرا في ملف رئاسة الوزراء، لكن هشاشة التماسك قد تنتج مرشحا توافقيا أو تفضي إلى تنازع يمنع التصويت السلس، أما المرجعية الدينية قد لا تتدخل علنا، لكنها تمارس تأثيرا رمزيا عبر رسائل توازن تهدف إلى تفادي تصعيد داخلي.

في كل الأحوال، ان عملية حسم المرشح داخل هذا الحقل تتأثر بحجم المال السياسي وشبكات المصالح الاقتصادية يمثلان متغيرا مركزيا، فان التمويل لا يخدم فقط الحملات، بل يؤمن قنوات نفوذ بعد الانتخابات من خلال شبكات التوظيف والمناقصات والصفقات، إلى جانب ذلك الانقسامات الداخلية داخل الكتل نفسها قد تستغل إعلاميا لإضعاف مرشحين أو فرض أسماء أقل مقاومة للضغوط، وهناك أساليب ظهرت بشكل واضح مثل التسقيط الإعلامي والحملات الرقمية التي قد تعيد تشكيل صورة المرشحين وتضغط لإحداث تحولات سريعة في مواقف الكتل أثناء مفاوضات التشكيل.

يتوقف مسار الحسم السياسي أيضا على قدرة المفاوض داخل البيت الشيعي على تقديم تنازلات متبادلة، وإقناع الشركاء من الكرد والسنة بمنحهم حوافز اقتصادية وسياسية تكفي لقبول حكومة مشتركة. فالقوى الكردية والسنية تلعبان دورا حاسما في تحويل أي مرشح إلى رئيس وزراء فعلي، وإن الحزبان الكرديان الرئيسيان وفي كل انتخابات يقيمان توازنات بين مصالح الإقليم وضرورات التعاون مع بغداد، ما يجعل موقفهما رهنا بضمانات مالية وإدارية سياسية (رواتب، موارد، ملف المناطق المتنازع عليها).

القوى السنية بدورها من المتوقع أن تطالب بضمانات إقليمية ومحلية لوجودها الفعلي في مراكز اتخاذ القرار، وبدون ذلك قد تتحول مساهمتها إلى عنصر تعطيل أو عقدة تفاوض، أما التحالفات العابرة

> دخلت الساحة العراقية مرحلة جديدة بمزاج شعبي يميل إلى السخط

للمكونات قد تتكرر إذا وجدت أرضية مصالح مشتركة، لكنها ستحتاج إلى إدارة دقيقة للتوازنات الطائفية والإقليمية.

ثلاثة مخرجات واقعية

يلعب الفاعلون الخارجيون أدوارا متباينة في العراق، فالولايات المتحدة تفضل استقرارا يسهل التعاون الأمني والاقتصادي رغم محدودية تأثيرها، فيما تمتلك إيران نفوذا مباشرا يتيح لها ترجيح كفة المرشحين بما ينسجم مع مصالحها، أما دول الخليج وتركيا فتوفران ضغطا اقتصاديا واستثماريا يمكن أن يمنح زخما لمرشحين يوظفون ملفات الإعمار والطاقة كورقة تفاوض. ومن خلال هذه الخلاصة هناك ثلاثة مخرجات واقعية:-

أولا. رئيس وزراء توافقي، شخصية مقبولة لدى الإطار الشيعي مع تنازلات كردية وسنية، تمثل خيار الاستقرار المؤقت.

ثانيا، مرشح تسوية اللحظة الأخيرة، يظهر عندما تفشل القوى الكبرى في فرض مرشحها، ويصبح اختيارا لتجاوز الانسداد.

ثالثا، مرشح قوي من كتلة متقدمة، إذا حققت كتلة واحدة تفوقا واضحا، قد تشكل مركز القوة لفرض اسم أكثر حزبية أو تحالفية.

ويمكن تلخيص المتطلبات العملية للمرشح في عدة جوانب:-

- القدرة على إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية، والمهارات في احتواء السلاح خارج إطار الدولة ودمجه ضمنها، إضافة الى التوازن في العلاقات الإقليمية والدولية، والقدرة التفاوضية داخل برلمان مشظى، ووجود قبول شعبي نسبي لتخفيف الاحتقان.

- الموازنة العامة المرتبطة بالنفط، وشبكات الفساد الإدارية، واستعادة ثقة المواطنين، وهي ملفات ستختبر جدية أي حصيلة سياسية جديدة من اليوم الأول.

من خلال ما تقدم يمكننا القول إن اختيار رئيس الوزراء بعد انتخابات ٢٠٢٥ يعكس أكثر من توزيع مقاعد، إنه نتيجة هندسة سياسية متعددة المستويات، تتقاطع فيها قواعد اللعبة الدستورية مع توازنات داخلية وخارجية، ومعايير للكفاءة وأخرى أمنية واقتصادية ملحة، وكلما ازداد تشظي البرلمان، زاد احتمال ظهور مرشح تسوية على حساب مرشح أغلبية، فان نجاح أي حكومة يقاس بمدى قدرتها على مجابهة التحديات المعيشية وإعادة بناء ثقة المواطن بمؤسسات الدولة.

* رئيس ملتقى النبأ للحوار

صلاح العمران:

خريجو جامعة السليمانية الأوائل يزورون جامعتهم

*صحيفة»طريق الشعب»

نشرت جريدة الزمان في عددها (٨٣٢٠) الصادر بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/٢٦، في صفحتها الثانية، مقالا بعنوان «مشاعر جياشة فوجئت بفتور الاستقبال» بقلم السيد باسل الخطيب، جاء فيه أن نحو (٢٥٠) من خريجي جامعة السليمانية الأوائل، للمدة الممتدة من عام ١٩٧٢ حتى ١٩٨١، قاموا بزيارة جامعتهم، قادمين من مختلف محافظات العراق ومن دول عدة منها: الولايات المتحدة، كندا، ألمانيا، السويد، الدنمارك، بريطانيا، إضافة إلى عدد من الدول العربية، وذلك بهدف اللقاء وتجديد الصلة بجامعتهم الأم.

ونظرا لوجود أعمال ترميم وصيانة شاملة في مباني الجامعة العريقة، تقرر أن تكون الزيارة إلى جامعة كومار للعلوم والتكنولوجيا، بدعوة من مساعد رئيس الجامعة البروفيسور كاوس عزيز فرج – وهو من خريجي جامعة السليمانية – نيابة عن رئيسها البروفيسور صلاح الدين سعيد لارتباطه بظرف عائلي طارئ.

> نعرب عن استغرابنا لما ورد في التقرير المنشور من معلومات غير دقيقة

وفي اليوم التالي جرى اللقاء المنتظر، إذ تعد جامعة السليمانية واحدة من أعرق الجامعات العراقية المعترف بها عالميا، وقد ارتقى تصنيفها الأكاديمي إلى مستويات متقدمة مقارنة بغيرها من الجامعات العراقية. ولا يخفى أن عددا كبيرا من خريجيها واصلوا دراساتهم العليا وتبوأوا مناصب علمية وإداريـة رفيعة داخل العراق وخارجه، وهو ما يعكس متانة المناهج العلمية ومستوى الكادر التدريسي في الجامعة.

ومن المؤسف أن التقرير المنشور في الزمان تضمّن إشـارة إلى أن الجامعة لم تستثمر طاقات وخبرات خريجيها، وهو أمر غير دقيق؛ إذ إن العديد من خريجيها اليوم يشغلون مواقع قيادية في أقسام وكليات مختلفة ضمن الجامعة نفسها.

أما بخصوص الجوانب التنظيمية، فقد تقدّمت الهيئة المشرفة على اللقاء بمقترح إلى رئاسة الجامعة بعدم تحميلها أعباء مالية تتعلق بإقامة الولائم أو الفعاليات التكريمية، مراعاة للظروف والتزامات الجامعة، خاصة وأنها سبق أن تحمّلت نفقات ثلاثة لقاءات سابقة. وقد تكفلت الهيئة المشرفة – تبرعا منها – بتوزيع الـدروع وقلائد الشرف على مستحقيها، فيما قدّم البروفيسور مفيد جليل عـوض، رئيس كلية الأمـل، دروعـا تذكارية خاصة لرئيس الجامعة والهيئة المشرفة على التجمع.

يذكر أن أعمال الترميم والصيانة الجارية في مباني الجامعة، تزامنت مع الاستعداد لإقامة الحفل المركزي السنوي بحضور مسؤولين كبار في الإقليم، وهو ما استدعى اتخاذ إجراءات تنظيمية وأمنية مؤقتة، منها تحديد مسارات الزيارة وعدم السماح بدخول بعض الأقسام.

وقد استقبل رئيس الجامعة البروفيسور كوسار محمد علي الوفود الزائرة بكل حفاوة، كما كان لاستقبال موظفي الجامعة والعاملين فيها أثر طيب في نفوس الجميع.

ونحن، كهيئة مشرفة على اللقاء، نعرب عن استغرابنا لما ورد في التقرير المنشور من معلومات غير دقيقة، ونأمل من جريدة الزمان تقديم اعتذار رسمي إلى جامعة السليمانية ورئيسها البروفيسور كوسار محمد علي، إنصافا للحقيقة واحتراما لمكانة هذه المؤسسة الأكاديمية الرائدة.

د.عدالت عبدالله:

أين هي هيئة الإعلام والاتصال العراقية؟

بذريعة أنها هيئات مستقلة وليست تحت إمرة الدولة ومؤسساتها، نلاحظ غيابا شبه تام لمتابعة نشاطات الكثير من الهيئات المستقلة في العراق، وعلى رأسها هيئة الإعلام والاتصال، التي ينبغي علينا اليوم أن ندعو مجددا إلى مناقشة نشاطاتها ومنجزاتها، أو على الأقل مراجعة وظائفها ومسؤولياتها، ومن ثم تقييم جدوى وجودها كجهة معنية بعالم الإعلام والاتصال في العراق.

إن ما دفعنا لإثارة هذا الموضوع في الوقت الراهن هو، قبل كل شيء، الخروقات الإعلامية التي تحدث في عموم العراق أثناء الحملات الانتخابية، الخاصة بمختلف الانتخابات التي جرت وتجري في البلد، والتي تتمثل، قبل أي شيء، في مسائل تتعلق بالأخلاقيات الإعلامية «Media ethics».

ورغم أننا نـدرّس هذه الأخلاقيات كل عام في الجامعات والمعاهد العراقية، ونؤهل أجيالا من الإعلاميين ليهتموا بهذا الجانب المهم في مزاولة العمل الإعلامي، إلا أنها ما زالت غائبة إلى حدّ يدعو إلى فقدان الأمل في إصلاحها أو تحسينها. والأَمَرّ من ذلك أن هذه الخروقات، مع كل انطلاق حملة انتخابية جديدة، تشتدّ وتتفاقم على عكس توقعاتنا التي تراهن على وجود هيئة معنية تحدّ من آثارها وامتدادها إلى

> هذه التحريضات السامة في الإعلام تعمل عادة عبر مجموعة من الآليات والأدوات

الحملات الانتخابية المقبلة. ومن أمثلة هذه الخروقات الناجمة عن انعدام الرقابة على أخلاقيات العمل الإعلامي:التحريض الطائفي أو القومي أو الديني، الذي نلاحظه بوضوح في كثير من الحملات الإعلامية، سواء عبر الفضائيات أو منصات التواصل الاجتماعي التابعة للأحزاب والقوى السياسية.

إن هـذه التحريضات الإعلامية ضـد ظاهرة الاختلافات الطائفية أو القومية أو الدينية – وهي ظاهرة طبيعية تعبّر عن الطابع الفسيفسائي للمجتمع العراقي – تخرّب، وبقوة، كل ما بنيناه وسوّقناه إعلاميا في مراحل ما قبل الحملات الانتخابية، من جهود ترمي إلى ترسيخ التعايش وقبول التنوع كحالة طبيعية وفضيلة إلهية.

إنها بمثابة سموم قاتلة تقضي على مصادر تنفّس المجتمع الثري بتنوّعه، وترهق المشاريع السياسية والإعلامية المسؤولة والملتزمة، التي تعمل وفق قاعدة حضارية و وطنية تشبّثنا بها بعد زوال النظام السابق، ألا وهي تعميق أواصـر المواطنة وروح التعايش السلمي بين أبناء البلد الواحد، بعد أن فجّر النظام السابق (١٩٦٨–٢٠٠٣م) الروابط المجتمعية بسبب توظيفه لهذه الاختلافات في إثارة الفتن والعداوات بين مكونات الشعب العراقي.

إن عدم إيلاء الاهتمام المطلوب من قبل هيأة الإعلام والاتصال بهذا الجانب، وعدم الحدّ من هذه الخروقات الفاضحة، سيؤديان إلى تحويلها إلى حالة طبيعية!، بل سيشجعان الكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات ومرشحيها على التغذي على إثارة الفتن والتحريض الطائفي والديني والعرقي المبرمج، مما يفضي إلى تزييف وعي الناخب، وغرس ثقافة الكراهية فيه ضد أبناء وطنه. والنتيجة هي المزيد من الفتن والتمييز والتعصّب، وهي كلها أمور العراق في غنى عنها، ولا ينبغي السماح بتمريرها تحت أي غطاء سياسي أو إعلامي أو اجتماعي.

ومن الواضح أن هذه التحريضات السامة في الإعلام تعمل عادة عبر مجموعة من الآليات والأدوات، منها: استغلال الرموز الدينية أو التاريخية في الخطاب الانتخابي، واللعب على الانقسامات الاجتماعية بدلا من طرح برامج سياسية واقعية، والتشهير الشخصي بالمرشحين لأسباب طائفية أو عرقية أو مذهبية أو دينية، وبثّ مواد تمسّ السمعة أو الحياة الخاصة للمنافسين، لا لشيء سوى أنهم ليسوا من طائفتي أو قوميتي أو مذهبي.

*صحيفة «الصباح»

صلاح الدين دميرتاش:

لا تتراجعوا عن الخطوات الملموسة

صفحة الكاتب/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

ذهب رجلٌ إلى الطبيب وشرح له مشاكله الصحية وسأله الطبيب عما إذا كان هناك دواء يتناوله بشكل دائم؟فأعطى الرجل اسم دواء وقال: «أنا أستخدمه».

فسأله الطبيب: «أتعلم أن الدواء الذي تستخدمه يسبب الإدمان، أليس كذلك؟»

فأجاب الرجل:

> ما دمنا نكرر الأفعال نفسها، ونفكر بالطريقة نفسهافلن نتغير

«حسنا يا دكتور، أنا أستخدم هذا الدواء منذ ما يقارب ١٥ عاما يوميا، ولم أرَ أنه تسبب لي بأي إدمان!»

نحن، ما دمنا نكرر الأفعال نفسها، ونفكر بالطريقة نفسها، ونتحدث بالأسلوب نفسه، فلن نتغير ولن نحدث أي تغيير.

بل إننا لا ننتبه حتى إلى المساحات الضيقة التي حاصرنا أنفسنا بها، وإلى القوالب الجامدة والمحظورات واليقينيات المستهلكة التي باتت تتحكم بعقولنا.

ولا يمكن لأي إنسان أن يبتكر حلولا جديدة أو خلاقة وهو واقف في مكانه، يخشى أن يخطو خطوة واحدة إلى الأمام.

المأزق الذي علقنا فيه هو حصيلة أربعين عاما من الصراع؛ آلام متراكمة، وغضب مكتوم، وأحكام مسبقة، وانعدام ثقة عميق.

لا أقول إن هذه الأشياء بلا قيمة أو بلا أثر، لكن إن لم نعثر على الطرق التي تمكننا من تجاوزها ومعالجة جراحنا، فلن نعي حتى حجم "إدماناتنا" عليها، وسنظل عاجزين عن الوصول إلى حل جذري ودائم.

وفي مجتمع تمنح فيه التضحية بالنفس من أجل الإيمان أو الفكرة أو المبادئ قداسة خاصة، نجد أنفسنا أمام مشكلتين أساسيتين...

أولا: لا يمكننا، ولا ينبغي لنا، أن نمحو أو نتجاهل الذكرى الثمينة لأولئك الذين قدموا أرواحهم، ولا أن نقلل من القيمة المعنوية التي صنعتها تضحياتهم. فهذه الذاكرة جزء من وجدان المجتمع، ومن غير الممكن القفز فوقها أو التعامل معها بخفة.

ثانيا: فإن كون الكثيرين قد ضحوا بأرواحهم من أجل فكرة أو إيمان، لا يجعل تلك الفكرة أو ذلك الإيمان صحيحا تلقائيا من الناحية السياسية أو الاجتماعية. ومع ذلك، يصعب علينا الاعتراف بهذه الحقيقة.

فنحن، حين نقدم هذا القدر الكبير من التضحيات – من أجل الوطن، أو العلم، أو الأيديولوجيا، أو التنظيم – نخشى التفكير بطرق مختلفة أو الإقدام على خطوات جديدة، لأن مجرد التغيير يبدو وكأنه خيانة لما مضى.

لكن في اللحظة التي وصلنا إليها اليوم، يجب أن نقتنع بأمرٍ جوهري: لم يعد مقبولا أن تزهق روح واحدة من أبنائنا بلا معنى.

إن بناء "قانون للأخوة" يقوم على المساواة والعدالة والحرية والديمقراطية، والسعي إلى العيش المشترك بسلام، لا يتعارض أبدا مع

> **المأزق الذي علقنا فيه هو حصيلة أربعين عاما من الصراع**

المحافظة على ذكرى من فقدناهم، بل هو وفاءٌ لدمائهم.

ومن هذا المنطلق، أتوجه إلى جميع الأطراف وإلى الفاعلين الأساسيين في هذه العملية:

إلى رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، وزعيم حزب الحركة القومية دولت بهتشلي، وإلى مؤسس حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان...

أخاطبكم بصفتي أخا لكم، وسياسيا يعمل من أجل السلام:

أرجوكم، لا تتراجعوا عن الخطوات الملموسة.

لا تجعلوا الضجيج المحيط بكم يحرف اتجاهكم.

ثقوا بأنفسكم، وآمنوا بأن ٨٦ مليون إنسان ينتظرون السلام بلهفة.

كما أن الذين ينتظرون التخلي الكامل عن السلاح والنزول من الجبل – والذين يرون في عبد الله أوجلان "قائدا" – يريدون أن يشهدوا أنه لا يزار ويستمع إليه من قبل أجهزة الأمن فقط، بل من قبل السياسيين أيضا.

يريدون أن يلمسوا أن العودة إلى المسار السياسي أمرٌ ممكن، وأن الدولة صادقة وجادة في هذا الطريق، كي يتمكنوا من وضع السلاح جانبا بصورة نهائية.

وأتوجه هنا أيضا إلى السادة النواب:

لقد أرسلتم شباب هذا البلد لسنوات طويلة إلى الجبال، وإلى العمليات عبر الحدود.

حملتموهم أثقل المخاطر، ودفع بعضهم الثمن بأرواحهم ودمائهم.

واليوم، وقد لاحت فرصة حقيقية لتحمل قدرٍ من المخاطرة من أجل إنهاء هذا الصراع جذريا، أرجوكم تحملوا أنتم أيضا جزءا ولو بسيطا من هذه المخاطرة، وتوجهوا إلى جزيرة إمرالي لوضع نهاية لهذا الملف.

واعلموا أن المخاطرة التي ستتحملونها ليست خطرا على حياتكم كما كان حال شبابنا، بل هي مخاطرة سياسية لا أكثر.

فلنكن جميعا شجعانا، وألا نسمح في اللحظة الأخيرة بأن تجرنا مخاوفنا أو أحكامنا المسبقة أو عاداتنا الراسخة إلى إضاعة فرصة السلام التاريخية. أرجوكم، لا نفعل ذلك.

أبعث إليكم جميعا سلامي ومحبتي من أعماق القلب، وآمل أن نلتقي قريبا في أيام تظِلها الحرية والسلام والديمقراطية والأخوة.

صلاح الدين دميرتاش

٨ نوفمبر ٢٠٢٥

سجن أدرنة

برلمان تركيا قيّم خطوات «الكردستاني» وبهجلي مستعد للقاء أوجلان

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

استمعت لجنة بالبرلمان التركي في جلسة مغلقة إلى تقييمات وزيري الدفاع والداخلية ورئيس المخابرات بشأن آخر التطورات الخاصة بحل حزب «العمال الكردستاني» ونزع أسلحته، في إطار عملية «تركيا خالية من الإرهاب» التي يسميها الجانب الكردي بـ«عملية السلام والمجتمع الديمقراطي».

وعقدت لجنة «التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية» بالبرلمان التركي، الثلاثاء، جلستها الـ١٧ التي سبق أن تأجلت مرتين، وسط جدل واسع حول توجه أعضائها إلى سجن إيمرالي في جنوب بحر مرمرة في غرب تركيا للقاء زعيم حزب «العمال الكردستاني» السجين، عبد الله أوجلان، للاستماع إلى تقييماته وآرائه، كونه اللاعب الأساسي في عملية السلام الجارية.

وقبل قليل من الاجتماع، أعلن رئيس حزب «الحركة القومية»، شريك حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في «تحالف الشعب»، دولت بهجلي، استعداده للتوجه إلى سجن إيمرالي للقاء أوجلان وإنهاء الجدل الدائر حول هذه المسألة.

شرط أساسي

ويشكل لقاء أوجلان والاستماع إليه وتحسين ظروف سجنه أو إطلاق سراحه، شرطاً رئيساً لـ«العمال الكردستاني»؛ للمضي قدماً بعملية السلام، كما أنه أحد المطالب التي يتمسك بها حزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، المؤيد للكورد، الذي يتولى الاتصالات بين أوجلان والحكومة والبرلمان والأحزاب التركية.

وقال بهجلي، الذي كان قد أطلق أولى خطوات عملية السلام عبر مبادرة «تركيا خالية من الإرهاب» في ٢٢ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢٤، داعياً أوجلان إلى دعوة حزب «العمال الكردستاني» إلى حل نفسه وإلقاء أسلحته،: «إذا كان هدف تركيا خالية من الإرهاب هو تحقيق مكاسب، فلا جدوى من التردد في الذهاب إلى إيمرالي».

وأضاف، في كلمة أمام نواب حزبه بالبرلمان، الثلاثاء،: «أقولها صراحةً، إذا لزم الأمر، فسآخذ معي ٣ من زملائنا وأذهب إلى إيمرالي، إذا استحال التواصل المباشر مع أحد الأطراف الرئيسية (في إشارة إلى أوجلان) في هذه العملية، فكيف سنحقق النتائج ونتقدم؟».

وفجّر إعلان بهجلي عن إمكانية الذهاب للقاء أوجلان التساؤلات حول ما إذا كان هذا التصريح الذي يهدف إلى تحريك اللجنة البرلمانية جاء بعد الحصول على تأييد الرئيس رجب طيب إردوغان الذي زاره في منزله في ١٢ نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، وتطرقا خلال اللقاء إلى هذه العملية.

اجتماع برلماني

وبالنسبة للجلسة المغلقة للجنة البرلمانية، والتي لن يكشف عن محتوى ما دار فيها قبل ١٠ سنوات، قالت مصادر بحزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، إن الحزب طلب خلالها تشكيل وفد من اللجنة البرلمانية لزيارة أوجلان والاستماع إليه.

وجاء اجتماع اللجنة البرلمانية بعد يوم واحد من إعلان حزب «العمال الكردستاني» سحب مسلحيه من منطقة زاب الاستراتيجية الحدودية مع تركيا في شمال العراق.

وقال الحزب، في بيان بثته وكالة «فرات» للأنباء المقربة منه، الاثنين، إنه «بحلول مساء الأحد ١٦ نوفمبر، انسحبت قواتنا من منطقة زاب على حدود ولاية هكاري (جنوب شرقي تركيا) التي كانت تشكل خطر نشوب صراع (مع القوات التركية)، إلى مناطق أخرى مناسبة».

وأضاف: «نعتقد أن هذه الخطوة الجديدة ستسهم بشكل عملي في حل القضية الكردية، وتحقيق عملية السلام والديمقراطية في تركيا، وتظهر التزامنا بهذه العملية التي أطلقها القائد عبد الله أوجلان».

وسبق أن اتخذ الحزب سلسلة من الخطوات «الأحادية»، سواء إعلان وقف إطلاق النار من جانب

واحد أو حل نفسه والتخلي عن أسلحته، ثم إحراق ٣٠ من عناصره أسلحتهم في مراسم رمزية أقيمت عند سفح جبل قنديل في السلميانية شمال العراق في ١١ يوليو (تموز) الماضي، ثم إعلان سحب جميع مسلحيه من تركيا في ٢٦ أكتوبر الماضي، استجابة لنداء «دعوة إلى السلام والمجتمع الديمقراطي» الذي أطلقه أوجلان في ٢٧ فبراير (شباط) الماضي، لدفع عملية السلام في تركيا.

أول رد فعل لأردوغان على تصريح بهجلي

وتحدث الرئيس رجب طيب أردوغان لأول مرة بعد أن صرح رئيس حزب الحركة القومية، دولت بهجلي، قائلا: «إذا لزم الأمر، سأذهب إلى إمرالي بنفسي». وأضاف أردوغان: «لقد ساهمت تصريحات بهجلي الجريئة إسهاما لا يقدر بثمن في إيصال العملية إلى هذه النقطة».

وفي تقييمه لجهود عملية الحل، قال أردوغان: «لقد تصرف وفد حزب الديمقراطية ومجموعته بفطنةٍ عالية. كما قدم شريكنا في تحالف الشعب، رئيس حزب الحركة القومية، دولت بهجلي، مساهماتٍ قيمة في إيصال هذه العملية إلى هذه المرحلة بتصريحاته الجريئة منذ اليوم الأول».

وأعرب أردوغان عن ثقته في لجنة التضامن البرلمانية، وقال: «أعتقد بكل إخلاص أن اللجنة ستتخذ القرار الأكثر دقة وملاءمة لتركيا ومستقبلها الآمن ووحدة وتضامن أمتنا».

وزير العدل التركي يرد على عرض بهجلي

من جهته علق وزير العدل يلماز تونج على مقترح زعيم حزب الحركة القومية، دولت بهجلي، بإجراء زيارة إلى سجن جزيرة إمرالي للقاء عبد الله أوجلان.وجاء تعليق الوزير بعد كلمة ألقاها في حفل افتتاح "مشروع النهج الوقائي والإصلاحي للأطفال في الإجراءات القضائية" بالعاصمة أنقرة.

وفي رده على أسئلة الصحفيين، أكد الوزير تونج على الأهمية التي توليها الحكومة لمبادرة "تركيا خالية من الإرهاب"، معربا عن أمله في أن "هذه المعاناة لن تتكرر".

وأشار تونج إلى أن "دعوة السيد دولت بهجلي التاريخية في ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول بالغة الأهمية وفتحت آفاقا واسعة"، مشيرا إلى أن التصريحات اللاحقة من -أوجلان القابع في سجن- إمرالي بشأن حل المنظمة الإرهابية وإلقاء السلاح أوصلت البلاد إلى مرحلة حاسمة.

وفيما يتعلق بإمكانية زيارة بهجلي المقترحة، أوضح وزير العدل أن الأمر متروك للبرلمان.

وقال تونج: "لا يمكن تحقيق المسألة التي أثارها السيد دولت بهجلي اليوم إلا وفقا لقرار البرلمان التركي . السلطة التقديرية منوطة بالكامل باللجنة المشكلة في برلماننا".

واختتم وزير العدل تصريحه بالقول: "وسننتظر جميعا قرار اللجنة".

المعادلة الصعبة بين أردوغان وحليفه بهجلي

*بوابة اخبار تركيا

تقرير: ياوز أجار:تصاعد التوتر بين زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي والرئيس رجب طيب أردوغان مع إصرار الأول، منذ نحو شهر، على ضرورة توجه لجنة برلمانية إلى سجن إمرالي للقاء عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني في إطار ما يسمى عملية "السلام الكردي" الثانية، بعد فشل سابقتها في ٢٠١٥.

موقف بهجلي وخطابه الأخير

ومع أن بهجلي، الذي يوصف من قبل عديد من المحللين، مثل ممتازر توكونه ولفند جولتكين، بأنه الممثل السياسي لـ"العقل المدبر للدولة" أو "صاحب القرار الأخير"، كرر هذا المطلب في اجتماعات الكتلة البرلمانية لحزبه، فإن أردوغان ظل مترددا في اتخاذ موقف حاسم. وفي الاجتماع الأخير للحزب، أعلن بهجلي أنه مستعد للذهاب بنفسه إلى إمرالي برفقة ثلاثة من نوابه "بإمكاناتهم الخاصة"، بعد حصوله على تفويض من أعضاء كتلته الذين صفقوا وقوفا دعما له.

قراءة جولتكين وأوسلو للموقف

هذا الإعلان يثير سؤالا مركزيا: هل يمثل هذا التوجه رغبة حقيقية بالتحرك، أم أنه بمثابة رسالة ضغط سياسي موجهة مباشرة إلى أردوغان؟ يظهر من مجمل المؤشرات أن الخطوة، وفقا لرؤية جولتكين، تحمل

طابع "الرسالة الحادة" أكثر مما تعبر عن نية تنفيذية فعلية.

والمحلل السياسي الآخر أمره أوسلو يطرح رأيا مماثلا مؤكدا أن الموقف المفاجئ الذي أعلنه بهجلي بشأن تحسين ظروف سجن عبد الله أوجلان، ليس خطوة عابرة أو تعبيرا عن مراجعة فكرية، بل هو تحرك محسوب يحمل رسائل إلى داخل النظام أكثر مما يوجهها إلى الخارج. ويزعم أن بهجلي يستثمر ورقة أوجلان ليس من أجل الملف الكردي بحد ذاته، بل لترسيخ موقعه داخل هيكل السلطة قبل دخول تركيا مرحلة انتقالية حساسة.

يذكر أوسلو أن تركيا دخلت في شباط/فبراير ١٩٩٩ مرحلة جديدة من الصراع السياسي والأمني مع اعتقال عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني. حينها، كان الحلف الحاكم يضم بولند أجاويد وشريكه السياسي بهجلي. الاحتفاء الكبير باعتقال أوجلان كان من نصيب العناصر القومية "المتشددة" داخل مؤسسات الدولة، الذين اعتقدوا أن العقوبة النهائية ستكون الإعدام.

لكن الواقع كان مختلفا. وفق تحليل أمره أوسلو، فإن قرارات إدارة ملف أوجلان لم تكن أمنية فحسب، بل كانت سياسية استراتيجية. دعم بهجلي لإلغاء عقوبة الإعدام بحق أوجلان في بدايات الألفية الثالثة، لم يكن تصرفا منفردا، بل جاء في إطار ضغط الاتحاد الأوروبي على تركيا، وضمانا لتسوية ملف أوجلان بعيدا عن الإعدام، بما يخدم مصالح الدولة العميقة القديمة والقوى القومية التقليدية.

العقل القديم وراء المشهد السياسي الراهن

يرى أوسلو أن الأسماء الرئيسية التي تحركت آنذاك لإدارة ملف أوجلان تعود إلى ما يسميه "الدولة العميقة"، حيث إن شنكال أتاسغون، الذي أشرف على عملية ضبط وجلب أوجلان إلى تركيا، أصبح لاحقا مستشارا لبهجلي، بعد أن كان مستشارا للمخابرات. كما أن المحققين والقضاة الذين تعاملوا مع القضية كانوا جميعهم من الأوراسيين الذين يشكلون الجناح القومي العلماني لهذه الدولة العميقة. وفق أوسلو، عاد هؤلاء الفاعلون اليوم في ٢٠٢٤-٢٠٢٥، مع تحريك أوجلان إلى الواجهة السياسية مجددا، من خلال خطوة زيارة إمرالي التي يقودها بهجلي.

> **دولت بهجلي يضغط على أردوغان لتفعيل خطوة زيارة أوجلان**

غياب التقدم في المفاوضات بين بهجلي وأردوغان

وتشير اللقاءات السابقة بين بهجلي وأردوغان إلى عدم حصول تقدم في هذا الملف، رغم الاجتماع الذي عقد بينهما قبل أسبوع واستمر أربعين دقيقة، والذي لم يفضِ إلى تفاهمات ملموسة. وقد بدا ذلك واضحا من خطاب بهجلي الأخير، الذي دل على أن الطرفين لم يناقشا الملف بصورة جدية، وأن المواقف ما تزال متباعدة. ويظهر كذلك أن بهجلي، خلافا لأردوغان، يتبنى موقفا ضاغطا يدفع باتجاه تفعيل خطوة إمرالي، بينما يستمر الرئيس التركي في التريث دون إصدار تعليمات واضحة للجنة البرلمانية المعنية.

الاختلاف في التقدير السياسي لزيارة أوجلان

ويبدو أن هذا التباين لا يرتبط بتفاصيل إجرائية فحسب، بل يعكس اختلافا بنيويا في تقدير الأثر السياسي لزيارة أوجلان. فالموافقة على الزيارة من شأنها أن تمنح أوجلان موقع "الفاعل السياسي العلني"، بما يتجاوز وصفه القانوني الراهن، حيث لا يزال الحزب الذي أسسه ويرأسه حاليا يصنف تنظيما إرهابيا رسميا. كما أن زيارة لجنة رسمية له تفتح الباب أمام سلسلة خطوات لاحقة، كزيارات الإعلاميين والسياسيين، وتدريجيا خلق حالة تطبيع مجتمعية حوله، ما يؤثر في النقاشات المستقبلية بشأن وضعيته القانونية وموقعه داخل المعادلة الكردية ـ التركية.

> **يواصل أردوغان التردد لتفادي ردود فعل شعبية وسياسية**

تحول استراتيجي في موقف بهجلي

من هذا المنظور، يمثل موقف بهجلي تحولا استراتيجيا لزعيم حزب قومي ظل، طوال أربعة عقود، يتخذ موقفا متشددا من أوجلان. وهذه القطيعة مع الخطاب التقليدي لا يمكن تفسيرها بمعايير انتخابية فقط، لأن الحزب القومي ـ في حال كان همه حسابات الشارع ـ لن يقدم على خطوة قد تثير حساسية كتل واسعة من قاعدته الاجتماعية. لذلك يبدو أن بهجلي، بحسب رأي جولتكين، يتحرك ضمن ما يشبه "مهمة سياسية" تتجاوز الاعتبارات الحزبية المباشرة، وأن إصراره يعكس التزاما بخط مرسوم مسبق أكثر مما يعبر عن مناورة ظرفية.

المهمة السياسية لبهجلي وفق بيراقدار أوغلو

وفيما يتعلق بما يعتبره جولتكين "المهمة السياسية لبهجلي"، يشير المحلل السياسي الآخر ممدوح بيراقدار أوغلو إلى أن حزب الحركة القومية قد تأسس، بحسب تحليله، لضمان مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة. ويصف بيراقدار أوغلو بهجلي بأنه "خبير في فنون القتال عن قرب"، زاعما أنه اقترب من الرئيس أردوغان منذ عام ٢٠١٥ بهدف استثمار أي فرصة سانحة لتوجيه ما يسميه "الضربة القاضية" إلى أردوغان وفكره السياسي الإسلامي. كما يرى المحلل أن بهجلي يسعى من خلال هذا التوجه إلى إدارة القضية الكردية، في عموم المنطقة، بما يتوافق مع المصالح الأمريكية، وهو ما يعكس، وفق رأيه، دور حزب الحركة القومية كأداة مؤثرة ضمن التحولات السياسية الداخلية والخارجية لتركيا.

موقف أردوغان واستراتيجية التريث

في المقابل، يواصل أردوغان العزوف عن اتخاذ الموقف المطلوب من شريكه السياسي. وتطرح هذه الاستراتيجية عدة احتمالات: فقد يكون الرئيس التركي

متوجسا من رد الفعل الشعبي تجاه أي خطوة تقرأ على أنها تمهيد لإعادة إدماج أوجلان في المشهد السياسي. وقد يكون مرتبطا بحسابات مرتبطة بسوريا أو بترتيبات دستورية مؤجلة، أو ربما بعدم رغبته في تقاسم رمزية "صنع الحل" مع بهجلي. وتكشف هذه الاعتبارات أن الخلاف لا يعبر فقط عن اختلاف تكتيكي، بل عن تصورين متمايزين لمستقبل العلاقة مع الكتلة الكردية وطبيعة الدور المتوقع لأوجلان.

السيناريو المحتمل لزيارة اللجنة

أما في حال ذهبت اللجنة فعلا إلى إمرالي، فإن ذلك سيؤسس لمسار جديد في السياسة التركية، عبر تحويل أوجلان إلى مصدر مرجعي في ملفات تتجاوز الشأن الداخلي، مثل الوضع في سوريا والعلاقة مع القوى الكردية الإقليمية. وهذا التطور قد يعيد ترتيب التوازنات داخل الحقل السياسي الكردي، وربما يفتح نقاشات حول إعادة هندسة العلاقة بين الدولة وهذه القوى.

غياب التوجيه من الرئاسة وتداعياته

ويشكل غياب التوجيه من جانب الرئاسة عاملا يزيد من التوتر داخل تحالف "الجمهور". فقد أظهر خطاب بهجلي الأخير غياب العبارات التقليدية التي تؤكد تماسك تحالفه مع أردوغان، في مؤشر إلى وجود برودة سياسية واضحة. وفي موازاة ذلك، بدأت بعض قوى المعارضة، مثل حزب الشعب الجمهوري، تبحث عن خيارات مرتبطة بمواقفها من اللجنة البرلمانية ومن زيارة محتملة للزعيم الكردي الآخر المعتقل أيضا صلاح الدين دميرتاش إذا تحركت أحزاب التحالف نحو إمرالي، وهي مناورة تهدف إلى إعادة تعريف موقع المعارضة داخل هذا المسار.

ضغوط بهجلي على الحكومة عبر ملفات أخرى

وتتضح أهمية هذا المشهد حين يربط بملفات أخرى، مثل قضية أكرم إمام أوغلو المعتقل منذ أشهر، والدعوات التي أطلقها بهجلي لبث جلسات المحاكمة على الهواء مباشرة. ويقرأ ذلك أيضا كجزء من الضغط على الحكومة، سواء لاستمالة المعارضة إلى دعم مسار اللجنة أو لموازنة خطاب أردوغان المتردد. ومع ذلك، تبقى قدرة المعارضة على صياغة موقف موحد رهنا بمشاركتها أو عدم مشاركتها في اللجنة.

> **"يظهر من مجمل المؤشرات أن الخطوةتحمل طابع الرسالة الحادة"**

الإشارات المستمرة لبهجلي وتحدي التحالف

وتشير المعطيات العامة إلى أن بهجلي يرسل سلسلة من الإشارات المتتالية مفادها أنه مستعد للذهاب بعيدا في تنفيذ ما يعتبره "مهمة سياسية"، حتى لو أدى ذلك إلى تعقيد العلاقة داخل التحالف. وفي المقابل، يقف أردوغان أمام خيارين: إما قبول مطالب بهجلي وإعادة ترميم التحالف، أو التمسك بتردده وتحمل تبعات اتساع الشرخ.

سيناريو "ما بعد أردوغان": انتقال محسوب أم فراغ سياسي؟

من منظور أوسلو، تظهر التفاعلات داخل النظام أن أردوغان يدرس منذ فترة إمكانية إعادة تموضعه السياسي، تمهيدا للانتقال إلى دور "المرجعية العليا"، بحيث يحتفظ بتأثير واسع دون إدارة التفاصيل اليومية للسلطة، وذلك من خلال استبدال الدستور العلماني التقليدي بنوع جديد وفق مقاس أردوغان. لكن هذا الطلب يرفضه بهجلي إذ يعارض أي تغيير في الدستور من شأنه إزالة الهوية العلمانية القومية للدولة. ويزعم أوسلو أنه في حال نجاح خطة بهجلي بشأن الملف الكردي فإن تحالف الجمهور الحاكم سينهار.

ويرى أوسلو أن هذا الاحتمال يثير ثلاثة أسئلة مركزية داخل الدولة:

-من الذي سيملأ موقع القيادة التنفيذية؟

-هل سيقبل الجناح القومي بتسليم مفاصل الدولة لشخصية من حزب العدالة والتنمية؟

-وما هو موقع المؤسسة الأمنية (أو الدولة العميقة) في هذا التوازن الجديد؟

دور المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية

ويشير إلى أن الأجهزة الأمنية—على الرغم من التغييرات العميقة التي لحقت بها بعد أحداث الانقلاب في ١٥ تموز ٢٠١٦— لا تزال ترى نفسها حارسة لاستقرار الدولة، وأن أي فراغ محتمل في القيادة قد يفسح المجال لتدخل غير مباشر من المؤسسة العسكرية أو الأمنية لحماية وحدة السلطة.

وبحسب أوسلو، عاد النقاش في الكواليس إلى موقع المؤسسة العسكرية بوصفها "الضامن الأخير" في لحظات التحول السياسي. وعلى الرغم من تراجع نفوذ الجيش رسميا، إلا أن تحليلاته تشير إلى أن الجيش ما زال يحتفظ برأسماله الرمزي داخل الدولة، وقنوات تأثيره غير المباشرة لم تختفِ، وقد يظهر دوره في لحظات الخلاف بين الأجنحة السياسية.

ويعتبر أوسلو أن صعود الأزمات الإقليمية، وتضاؤل ثقة الدولة ببعض النخب السياسية الحالية، يعيد فتح الباب أمام دور مؤسساتي أكبر للجيش في المرحلة المقبلة، ولو بطرق غير معلنة.

> **قرارات إدارة ملف أوجلان لم تكن أمنية بل استراتيجية ايضا**

طموحات أردوغان وإعادة هيكلة السلطة

ويرى أوسلو أن أردوغان يسعى في المدى المتوسط إلى خروج تدريجي محسوب من المواجهة السياسية المباشرة، مع الاحتفاظ بموقع "المرجع الأعلى". ويعزو ذلك إلى الإرهاق السياسي الناتج عن إدارة الدولة منذ أكثر من عقدين، وتزايد الضغوط الاقتصادية والأمنية، والحاجة إلى إعادة إنتاج القيادة قبل تعمق الانقسامات داخل حزب العدالة والتنمية، ورغبة أردوغان في إدارة "الانتقال القادم" من موقع أعلى لا من موقع الصدارة التنفيذية.

ويؤكد أوسلو أن هذا التحول، إن وقع، سيعيد صياغة المعادلة السياسية برمتها، وسيجعل من سؤال الخلافة السياسية محور الصراع المركزي داخل الدولة.

أندرو جيه. تابلر:

بعد ستة أشهر: أين يقف «الشرع» من نقاط «ترامب» الخمس؟

تحليل موجز:حققت دمشق مكاسب واضحة في اعتقال وترحيل المسلحين الفلسطينيين والتعاون ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»، رغم أن تقدمها في معالجة موضوع المقاتلين الأجانب متباين، وقد توقفت عن المسارات الأكثر تعقيداً سياسياً المتمثلة في التطبيع مع إسرائيل والسيطرة على مرافق احتجاز تنظيم «الدولة الإسلامية».

في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، سيزور الرئيس السوري «أحمد الشرع» واشنطن للقاء الرئيس «ترامب» والانضمام إلى التحالف الدولي لهزيمة تنظيم «الدولة الإسلامية» المؤلف من تسعة وثمانين عضواً. في لقائهما الأول في الرياض في ١٤ أيار/مايو، عرض «ترامب» على «الشرع» «فرصة هائلة لفعل شيء تاريخي في بلده»، حاثاً إياه على معالجة خمس نقاط خلاف رئيسية، والتي إذا تم حلها، ستمهد الطريق للاستعادة الكاملة للعلاقات الدبلوماسية الأمريكية، وعلاقات

اقتصادية أعمق، وإلغاء العقوبات الكونغرسية طويلة الأمد.

بعد ستة أشهر تقريباً، يشير التقدم المحرز في كل نقطة إلى أن «الشرع» يعالج معظمها، وإن كان ذلك بعد أن غيرت واشنطن معاييرها في التعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين قاتلوا إلى جانبه خلال الحرب الأهلية. لا تزال قضيتان عالقتان – الانضمام إلى اتفاقيات «إبراهيم» مع إسرائيل وتولي السيطرة على مرافق احتجاز تنظيم «الدولة الإسلامية» – تعتمدان على مفاوضات منفصلة ومستعصية حتى الآن: اتفاق أمني بين سوريا وإسرائيل، واتفاق لدمج «الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا» التي يهيمن عليها الكورد و»قوات سوريا الديمقراطية». في حين أن سجل «الشرع» كان جيداً بما يكفي لتأمين لقاء تاريخي في المكتب البيضاوي، فإن تأمين إلغاء كامل للعقوبات في الكابيتول هيل قد يكون أكثر صعوبة.

نقاط الانخراط الخمس

منذ انهيار نظام «الأسد» في كانون الأول/ديسمبر الماضي، انخرطت واشنطن مع حكومة «الشرع» الانتقالية بهدف إعادة توجيه خصم أمريكي قديم – مدعوم لعقود من قبل روسيا وإيران – نحو الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين في الخليج وتركيا وإسرائيل. وقفت عدة عوامل في طريق هذا التحول: أنشطة «الشرع» السابقة في قتال القوات الأمريكية؛ وقيادته لـ»هيئة تحرير الشام»، وهي فرع من «القاعدة» ومنظمة إرهابية مصنفة؛ وسلسلة من العقوبات ضد سوريا والنظام السابق تعود إلى إدراج البلاد في قائمة واشنطن الافتتاحية للدول الراعية للإرهاب في عام ١٩٧٩.

في آذار/مارس، أبلغت وزارة الخارجية حكومة «الشرع» بثمانية أسئلة، أجابت عليها دمشق بالتفصيل.

في اجتماع الرياض في أيار/مايو، أعيدت صياغة هذه النقاط إلى خمس:

١.الانضمام إلى اتفاقيات «إبراهيم» مع إسرائيل.

٢.مطالبة الإرهابيين الأجانب بمغادرة سوريا.

٣.ترحيل الإرهابيين الفلسطينيين.

٤.مساعدة الولايات المتحدة في منع عودة ظهور تنظيم «الدولة الإسلامية».

٥.تحمل مسؤولية مرافق الاحتجاز التي تضم مقاتلي ومؤيدي وأفراد عائلات تنظيم «الدولة الإسلامية» في الشمال الشرقي.

تم نقل ثلاث قضايا من القائمة الأصلية المكونة من ثماني نقاط – التحقيق في مصير الأمريكيين المفقودين، بما في ذلك «أوستن تايس»؛ ومعالجة مخزون سوريا من الأسلحة الكيميائية؛ ومواجهة أنشطة «فيلق الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني – إلى قنوات أخرى حسب التقارير.

التقدم المحرز حتى الآن

النقطة الثالثة: ترحيل الإرهابيين الفلسطينيين.

حققت دمشق أكبر تقدم هنا. في نيسان/أبريل، اعتقلت قوات الأمن السورية قائدين من «حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني»، هما «خالد خالد» و»ياسر الظفري»؛ وبعد شهر، اعتقلت «طلال ناجي»، رئيس فصيل في «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة». وأفادت التقارير بأن قادة «حركة الجهاد الإسلامي» غادروا البلاد، كما غادرها شخصيات

رئيسية أخرى: «خالد جبريل»، الذي أسس والده «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة»؛ و«خالد عبد المجيد»، الأمين العام لـ«جبهة النضال الشعبي الفلسطيني»؛ و«زياد الصغير»، الأمين العام لـ«فتح الانتفاضة». لكن مصادر سورية تقول إن «ناجي» و«الصغير» لا يزالان في البلاد، ومكان وجود جميع الرجال غير واضح – وهي قضية خلافية لكل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

النقطة الرابعة: مساعدة امريكا في منع عودة ظهور «داعش».

كثفت السلطات السورية بوضوح جهودها لمكافحة تنظيم «الدولة الإسلامية». في كانون الثاني/يناير، أحبطت حكومة «الشرع» مؤامرة لتنظيم «الدولة الإسلامية» لتفجير ضريح «السيدة زينب» الشيعي في دمشق، بمساعدة الاستخبارات الأمريكية حسب التقارير. في شباط/فبراير وآذار/مارس، اعتقلت «جهاز الأمن العام» السوري «أبو الحارث العراقي»، وهو قائد كبير في «ولاية العراق» التابعة لتنظيم «الدولة الإسلامية».

كما فككت خلايا تنظيم «الدولة الإسلامية» في بلدتي «النعيمة» و«صنمين» في محافظة درعا، تلاها خلايا أخرى في حلب وريف دمشق. في حزيران/يونيو، أعلنت الحكومة عن اعتقال جميع أعضاء تنظيم «الدولة الإسلامية» المسؤولين عن تفجير كنيسة «مار إلياس» الأرثوذكسية اليونانية في دمشق. وفي تموز/يوليو، اعتقلت السلطات أعضاء تنظيم «الدولة الإسلامية» في ريف إدلب.

في هذه الأثناء، واجهت القوات الأمريكية تنظيم «الدولة الإسلامية» مباشرة في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة «الشرع» في تموز/يوليو وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. يبدو أن دمشق تنسق بنشاط مع «القيادة المركزية الأمريكية» ضد التنظيم، مع بعض الروايات التي تشير إلى أنها تلقت استخبارات أمريكية وشاركت في ثماني عمليات مشتركة مع «القيادة المركزية الأمريكية» لتفكيك خلايا تنظيم «الدولة الإسلامية». يبدو أن هذا تأكد في ١٢ أيلول/سبتمبر عندما التقى قائد «القيادة المركزية الأمريكية» الأدميرال «برادلي كوبر» بـ«الشرع» في دمشق وشكره «على دعمه لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا». بالإضافة إلى ذلك، تواصل «قوات سوريا الديمقراطية» المدعومة من الولايات المتحدة استهداف واعتقال المنتسبين إلى تنظيم «الدولة الإسلامية».

النقطة الثانية: مطالبة الإرهابيين الأجانب بمغادرة سوريا

سجل حكومة «الشرع» هنا متباين، ويعود ذلك جزئياً إلى مراجعة واشنطن في حزيران/يونيو للمعايير المتعلقة بكيفية تعامل دمشق مع المقاتلين الأجانب الذين ملأوا صفوف «هيئة تحرير الشام» وغيرها من جماعات المعارضة خلال الحرب الأهلية. في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، ذكرت «رويترز» أن من بين خمسين مقاتلاً عينهم «الشرع» ووزارة الدفاع في أدوار عسكرية، مُنحت ستة مناصب لمقاتلين إسلاميين أجانب، بما في ذلك الإيغور، وأردني، وتركي، مما دفع إلى تحذيرات من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا.

في آذار/مارس، حظي المقاتلون الأجانب الإسلاميون المنتسبون إلى الحكومة الجديدة باهتمام دولي خلال انتفاضة قادتها عناصر من نظام «الأسد» السابق، حيث قاموا بعمليات قتل واسعة النطاق للمدنيين على الساحل السوري حسب التقارير. أدت هذه الحوادث إلى مطالبة واشنطن باستبعاد الأجانب من الأدوار الحكومية العليا. كان رد «الشرع» معتدلاً – مشيراً إلى أن حكومته تعتمد جزئياً على المقاتلين الأجانب للأمن، وصرح بأنه سينظر في منح الجنسية لأولئك الذين عاشوا في سوريا لسنوات عديدة و«وقفوا إلى جانب الثورة». في الواقع، يبدو أن بعض المقاتلين وقفوا إلى جانب

«الشرع» شخصياً، حيث يعمل الإيغور على ما يبدو كقوة أمنه الشخصية.

بشكل منفصل، أشارت دمشق إلى أن قضية المقاتلين الأجانب «تتطلب جلسة استشارية أوسع... ما يمكن تأكيده الآن هو أن إصدار الرتب العسكرية قد تم تعليقه بعد الإعلان السابق بشأن ترقية ستة أفراد». لكنها لم تقل ما إذا كانت تلك الرتب قد تم إلغاؤها، ولم تناقش الخطوات المستقبلية.

في مؤتمر صحفي في ٦ أيار/مايو مع الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون»، ذكر «الشرع» أن المقاتلين الأجانب جاؤوا كأفراد، وليس كمجموعات، لدعم الشعب السوري خلال الثورة، وضمن أنهم لن يشكلوا تهديداً لدول أخرى. وأضاف أن الدستور القادم سيحدد أي المقاتلين الأجانب وعائلاتهم مؤهلون للحصول على الجنسية.

يبدو أن نهج دمشق وواشنطن تحول بعد اجتماع «ترامب – الشرع» في ١٤ أيار/مايو. أطلقت وحدات «الأمن العام» السورية في إدلب وحماة حملة واسعة تستهدف المقاتلين الأجانب من أصل عربي (مثل الفلسطينيين والمصريين والتونسيين) وآخرين من جنسية غير معروفة، جميعهم مشتبه في انتمائهم لجماعات إرهابية حسب التقارير. لكن وزارة الداخلية أنكرت العملية بسرعة. في ١٧ أيار/مايو، أصدر وزير الدفاع «مرهف أبو قصرة» تحذيراً للجماعات المسلحة الصغيرة التي لم تندمج بعد مع الجهاز الأمني للحكومة، مشيراً إلى أنه يجب عليها القيام بذلك في غضون عشرة أيام أو مواجهة إجراءات غير محددة. في اليوم التالي، انضم «الحزب الإسلامي التركستاني الشرقي» – وهو جماعة جهادية إيغورية متحالفة مع «القاعدة» ومتواجدة في أفغانستان وسوريا – إلى صفوف الجيش.

في ٢ حزيران/يونيو، أشار المبعوث الأمريكي «توم باراك» إلى أن إدارة «ترامب» أعطت موافقتها على خطة سورية جديدة يتم بموجبها «انضمام حوالي ٣٥٠٠ مقاتل أجنبي، معظمهم من الإيغور من الصين والدول المجاورة، إلى وحدة تم تشكيلها حديثاً، وهي الفرقة ٨٤ للجيش السوري، والتي ستضم أيضاً سوريين». وفقاً لـ«رويترز»، عندما سُئل «ما إذا كانت واشنطن توافق على دمج المقاتلين الأجانب في الجيش السوري الجديد... قال: ‹أقول إن هناك تفاهماً، مع الشفافية›. وقال إنه من الأفضل إبقاء المقاتلين، الذين يشكل الكثير منهم ‹ولاءً كبيراً› للإدارة السورية الجديدة، ضمن مشروع الدولة بدلاً من استبعادهم».

منذ ذلك الحين، يبدو أن هذه القضية قد تلاشت من رادار إدارة «ترامب»، على الرغم من تقارير عن مشاركة المقاتلين الأجانب في اشتباكات الحكومة مع الميليشيات الدرزية في تموز/يوليو. على كابيتول هيل، مع ذلك، لا تزال القضية نشطة. يتضمن نسخة مجلس الشيوخ من «قانون تفويض الدفاع الوطني» إلغاء عقوبات «قانون قيصر» لعام ٢٠١٩ ضد النظام السابق، ولكن أيضاً مجموعة من المعايير التي يجب على الحكومة الجديدة تلبيتها. أحد تلك المعايير يتطلب من البيت الأبيض أن يصدق على أن دمشق «أزالت، أو اتخذت خطوات لإزالة، المقاتلين الأجانب من الأدوار العليا في حكومة سوريا، بما في ذلك أولئك في مؤسسات الدولة والأمن في سوريا». مشروع القانون حالياً في لجنة المؤتمر مع مجلس النواب.

القضايا العالقة

النقطة الأولى: الانضمام إلى اتفاقيات «إبراهيم» مع إسرائيل.

بعد أن ألمح في البداية إلى عضو الكونغرس «كوري ميلز» (جمهوري – فلوريدا) في نيسان/أبريل بأن سوريا يمكن أن تنضم إلى الاتفاقيات «في ظل الظروف المناسبة»، صرح «الشرع» منذ ذلك الحين في مناسبات

متعددة أن البلدين يجب أن يتناولا أولاً احتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان، واستيلاءاتها على طول خط السياج الحدودي منذ كانون الأول/ديسمبر، وتوغلاتها المستمرة في سوريا. وأشار إلى أن اتفاقاً أمنياً جديداً بين إسرائيل وسوريا بوساطة أمريكية سيكون مطلوباً لحل هذه القضايا. من جانبها، تشعر إسرائيل بالقلق إزاء ضمان السلامة والدعم الإنساني لمجتمعات الدروز في جنوب سوريا، الذين اشتبكت معهم حكومة «الشرع» بشكل متكرر على مدى الأشهر القليلة الماضية.

النقطة الخامسة:تحمل مسؤولية مرافق احتجاز «داعش»

يتوقف هذا الجهد على المناقشات التي تتوسط فيها الولايات المتحدة حول دمج «الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا» و«قوات سوريا الديمقراطية» في الدولة والجيش السوريين الجديدين.

كما يعتمد على ما إذا كانت إدارة «ترامب» ستقرر تقليل أو حتى سحب القوات الأمريكية بالكامل من الشمال الشرقي.

الخاتمة

بعد ستة أشهر، حققت دمشق مكاسبها الأوضح في اعتقال وترحيل بعض المسلحين الفلسطينيين والتعاون ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»، وأظهرت تقدماً في معالجة موضوع المقاتلين الأجانب، وتوقفت عن المسارين الأكثر تعقيداً سياسياً: التطبيع مع إسرائيل وتولي السيطرة على مرافق الاحتجاز في الشمال الشرقي. سيعتمد ما إذا كان مسار «الشرع» الحالي سيحقق تطبيعاً دبلوماسياً أمريكياً كاملاً وإلغاء العقوبات على ثلاثة اختبارات في الأشهر المقبلة:

هل يمكنه التوصل إلى تفاهم أمني أساسي مع إسرائيل يتناول نزاع الجولان والحوادث العابرة للحدود؟

هل يمكن لواشنطن أن تكون وسيطاً لخطة دمج مستدامة لـ«الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا» و«قوات سوريا الديمقراطية» تتجنب إشعال صراع عربي-كردي جديد وتنشئ هيكل قيادة قابل للتطبيق لعمليات احتجاز تنظيم «الدولة الإسلامية»؟

هل ستتخذ دمشق خطوات موثوقة ودائمة للحد من نفوذ المقاتلين الأجانب في أدوار الدولة والأمن العليا؟

إذا تقدمت تلك المسارات، يمكن لمظاهر المكتب البيضاوي الأسبوع المقبل أن تترجم إلى زخم مستدام في الكونغرس. ومع ذلك، إذا توقفت، فقد يبقى الانخراط الأمريكي مع الحكومة السورية الجديدة تعاملياً ومحدوداً، يركز على التعاون ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» والانفراج العام ولكنه يتجنب المكاسب السياسية والاقتصادية الأوسع التي يسعى إليها «الشرع».

*أندرو جيه. تابلر هو زميل أقدم في برنامج الزمالة «مارتن ج. غروس» في «برنامج «ليندا وتوني روبين» حول السياسة العربية» في معهد واشنطن حيث يركز على سوريا والمشرق العربي وسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

خطوة مهمة أخرى باتجاه تحقيق الاستقرار والازدهار

شرح للتصويت عقب اعتماد مجلس الأمن الدولي مشروع قرار صاغته الولايات المتحدة بشأن الوضع في غزة

شكرا سيدي الرئيس، وأتوجه أيضا بالشكر لأعضاء المجلس على هذا القرار التاريخي والبناء. وشكرا لانضمامكم إلينا فيما نشق طريقا جديدا في الشرق الأوسط لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين وكافة شعوب المنطقة.

وأود أن أتوجه أيضا بالشكر لشركائنا الذين حضروا الاجتماع الذي عقده الرئيس في خلال الأسبوع رفيع المستوى، وأعني بذلك طلا من مصر وقطر والأردن والمملكة العربية السعودية والإمـارات العربية المتحدة وتركيا وإندونيسيا وباكستان.

لقد تكاتفنا جميعنا مدركين مدى خطورة المسألة،

وسارعنا إلى اعتماد القرار بشكل سريع لحرمان حماس من فرصة إعادة بناء نفسها ولضمان توافر الغذاء لسكان غزة.

ويمثل القرار الذي تم اعتماده اليوم خطوة مهمة أخرى باتجاه تحقيق الاستقرار في قطاع غزة الذي سيتمكن عندئذ من الازدهار وضمان بيئة تتيح لإسرائيل العيش بأمان.

ويبقى حجر أساس جهودنا مجلس السلام الذي سيتولى الرئيس ترامب رئاسته.

وسيتولى المجلس تنسيق عمليات تسليم المساعدات الإنسانية، وتسهيل تطوير قطاع غزة، ودعم هيئة تكنوقراطية مكونة من فلسطينيين ومسؤولة عن العمليات اليومية للخدمات المدنية والإدارة في القطاع بينما تقوم السلطة الفلسطينية بتنفيذ برنامجها الإصلاحي.

ويوفر القرار الذي تم اعتماده اليوم الإطار اللازم للدول المساهمة بقوات حتى تمضي قدما باتجاه القوة الدولية لإرساء الاستقرار، كما يمنح المؤسسات المالية الآليات اللازمة لتوجيه الاستثمارات. وستدعم القوة الدولية منطقة خارج قبضة حماس، بينما تتولى المؤسسات المالية دعم جهود إعادة الإعمار والتطوير في غزة.

حضرات الزملاء،

إن المسار نحو السلام يتطلب الأمن قبل أي شيء آخر، فالأمن هو الهواء الذي يشحذ الحوكمة ويستند إليه التطوير للعيش والتقدم.

وستقوم القوة الدولية بتحقيق استقرار البيئة الأمنية من خلال دعم نزع السلاح في غزة، وتفكيك البنية التحتية الإرهابية، وإزالة الأسلحة من الخدمة، وحماية أمن المدنيين الفلسطينيين.

> **سارعنا إلى اعتماد القرار لحرمان حماس من فرصة إعادة بناء نفسها**

ونحن على ثقة بأن الاستثمارات عقب اعتماد القرار اليوم ستنعش اقتصاد غزة وتوفر للفلسطينيين فرصة بدل أن تواصل السيطرة عليهم من خلال اعتمادهم المستمر على المساعدات.

ونتطلع قدما إلى العمل مع البنك الدولي لتحقيق هذه الغاية، فهو يدعم إعادة الإعمار طويلة الأمد في غزة حتى فيما نعالج الاحتياجات الإنسانية الفورية والملحة.

لقد حددت خطة الرئيس ترامب التاريخية المؤلفة من عشرين نقطة بداية ما سيكون منطقة قوية ومستقرة ومزدهرة وموحدة في رفضها لمسار العنف والكراهية والإرهاب.

حضرات الزملاء...

وأتوجه بكلامي أيضا للعالم: ليس القرار الذي تم اعتماده اليوم سوى البداية.

ويبين اعتماده اليوم الدعم الهائل لرؤية الرئيس ترامب لغزة المستقرة التي يحدد فيها الفلسطينيون مصيرهم بأنفسهم وبعيدا عن الحكم الإرهابي والعنف.

وستواصل الولايات المتحدة وشركاؤنا العديدون تحقيق النتائج تحت جناح القيادة الجريئة للرئيس ترامب. وسنستغل الفرصة المتاحة لنا اليوم لوضع حد لعقود من إراقة الدماء وتحويل السلام الدائم إلى حقيقة.

كما سنعمل بلا كلل مع شركائنا، تماما كما فعلنا في الأشهر القليلة الأخيرة، للدفع قدما بهذه الرؤية نحو شرق أوسط أكثر استقرارا وازدهارا.

شكرا سيدي الرئيس.

السفير مايك والتز

ممثل الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة

١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥

نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2803 بشأن غزة

صوّت مجلس الأمن الدولي يوم الاثنين ٢٠٢٥/١١/١٨على مشروع قرار أمريكي يدعم خطة الرئيس دونالد ترامب للسلام في غزة التي تتضمن نشر قوة دولية ومسارا إلى دولة فلسطينية.

وصوّت ١٣ عضوا في المجلس لصالح النص الذي وصفه السفير الامريكي لدى الأمم المتحدة مايك والتز بأنه «تاريخي وبناء». وامتنعت روسيا والصين عن التصويت لكن لم تستخدم أي منهما حق النقض.

لكن حركة حماس التي تستبعد بموجب القرار من أي دور في الحكم في غزة، قالت إن القرار «لا يرتقي إلى مستوى مطالب وحقوق شعبنا الفلسطيني السياسية والإنسانية».من جانبها، وزّعت روسيا التي تملك حق النقض مشروع قرار منافسا على أعضاء مجلس الأمن، معتبرة أن النص الأمريكي لا يدعم بما يكفي إنشاء دولة فلسطينية.ويطلب مشروع القرار الروسي من مجلس الأمن التعبير عن «التزامه الثابت لرؤية حل الدولتين».

ولا ينص على إنشاء مجلس سلام أو نشر قوة دولية في غزة في الوقت الحالي، بل يدعو الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى عرض «خيارات» في هذا الصدد.

وأشادت «إسرائيل» بخطة السلام التي رعاها ترامب بشأن غزة غداة اعتمادها من قبل مجلس الأمن الدولي في قرار يلحظ نشر قوة دولية.وقال مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو إن خطة ترامب ستجلب «السلام والازدهار لأنها تشدد على نزع السلاح الكامل، وتجريد غزة من القدرات العسكرية، واجتثاث التطرف فيها».ورحّبت السلطة الفلسطينية بتصويت مجلس الأمن الدولي لصالح خطة ترامب وحثّت على تطبيقها الفوري على الأرض.

ونشرت وزارة الخارجية الفلسطينية على حسابها على «إكس» بيانا باسم «دولة فلسطين» جاء فيه «رحبت دولة فلسطين باعتماد مجلس الأمن الدولي مشروع القرار الأمريكي بشأن غزة الذي يؤكد تثبيت وقف إطلاق النار الدائم والشامل في قطاع غزة»، مشددة على ضرورة العمل فورا على تطبيق هذا القرار على الأرض».

وتاليا نص القرار رقم ٢٨٠٣ بشأن غزة:

القرار رقم ٢٨٠٣

مجلس الأمن،

- إذ يرحب بالخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة المؤرخة ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥ (الخطة الشاملة)، ويثني على الدول التي وقّعت عليها أو قبلتها أو أيّدتها، وإذ يرحّب كذلك بإعلان ترمب التاريخي من أجل السلام والازدهار الدائمين المؤرخ ١٣ أكتوبر ٢٠٢٥ وبالدور البنّاء الذي اضطلعت به الولايات المتحدة الامريكية ودولة قطر وجمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا في تيسير وقف إطلاق النار في قطاع غزة؛

-وإذ يقرر أن الحالة في قطاع غزة تهدد السلم في المنطقة وأمن الدول المجاورة، ومشيرا إلى قرارات مجلس الأمن السابقة ذات الصلة بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة الفلسطينية؛

-يؤيِّد الخطة الشاملة، ويسلّم بأن الأطراف قد قبلت بها، ويدعو جميع الأطراف إلى تنفيذها بالكامل، بما في ذلك المحافظة على وقف إطلاق النار، بحسن نية ودون إبطاء؛

-يرحّب بإنشاء مجلس السلام (BoP) بصفته إدارة انتقالية ذات شخصية قانونية دولية تضطلع بوضع الإطار وتنسيق التمويل لإعادة تطوير غزة وفقا للخطة الشاملة وبما يتفق مع مبادئ القانون الدولي ذات الصلة، وذلك إلى أن تتمّ السلطة الفلسطينية برنامج إصلاحها على نحو مرضٍ كما ورد في مقترحات مختلفة، بما فيها خطة السلام للرئيس ترمب لعام ٢٠٢٠ والمقترح السعودي-الفرنسي، وبما يمكّنها من استعادة السيطرة على غزة بشكل آمن وفعّال.

-وبعد تنفيذ برنامج إصلاح السلطة الفلسطينية على نحوٍ أمين وتقدّم أعمال إعادة تطوير غزة، قد تتوافر الشروط أخيرا لبلورة مسار موثوق نحو تقرير المصير وقيام دولة فلسطينية.

-كما ستنشئ الولايات المتحدة حوارا بين إسرائيل والفلسطينيين للاتفاق على أفق سياسي للتعايش السلمي والمزدهر.

-يبرز أهمية الاستئناف الكامل للمساعدات الإنسانية بالتعاون مع مجلس السلام إلى داخل قطاع غزة بما يتفق مع مبادئ القانون الدولي ذات الصلة ومن خلال المنظمات المتعاونة، بما في ذلك الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، مع ضمان استخدام تلك المساعدات لأغراض سلمية بحتة ومنع تحويلها من قِبل الجماعات المسلحة؛

-يأذن للدول الأعضاء المشاركة في مجلس السلام ولمجلس السلام بما يأتي:

(أ) الدخول في الترتيبات اللازمة لتحقيق أهداف الخطة الشاملة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالامتيازات والحصانات لأفراد القوة المنشأة في الفقرة ٧ أدناه.

(ب) إنشاء كيانات تشغيلية تتمتع، عند الاقتضاء، بشخصية قانونية دولية وسلطات تصرّفية لتنفيذ وظائفها، بما في ذلك:

(١) تنفيذ إدارة حكم انتقالية، بما يشمل الإشراف والدعم للجنة فلسطينية تكنوقراطية غير سياسية من الكفاءات من سكان القطاع، كما تدعمها جامعة الدول العربية، تتولى مسؤولية التسيير اليومي للخدمة المدنية والإدارة في غزة.

(٢) إعادة إعمار غزة وبرامج التعافي الاقتصادي.

(٣) تنسيق وتقديم الخدمات العامة والمساعدات الإنسانية في غزة ودعمها.

(٤) اتخاذ التدابير لتيسير حركة الأشخاص دخولا وخروجا من غزة بما يتفق مع الخطة الشاملة.

(٥) أي مهام إضافية قد تكون لازمة لدعم الخطة الشاملة وتنفيذها.

يفهم أن الكيانات التشغيلية المشار إليها في الفقرة ٤ أعلاه ستعمل تحت السلطة الانتقالية وإشراف مجلس السلام، وأن تمويلها سيكون عبر مساهمات طوعية من الجهات المانحة ومن آليات تمويل مجلس السلام ومن الحكومات.

-يدعو البنك الدولي وسائر المؤسسات المالية إلى تيسير وتوفير الموارد المالية لدعم إعادة إعمار غزة وتنميتها، بما في ذلك من خلال إنشاء صندوق ائتماني مخصّص لهذا الغرض وتكون حوكمته بيد المانحين؛

-يأذن للدول الأعضاء العاملة مع مجلس السلام وللمجلس ذاته بإنشاء قوة استقرار دولية مؤقتة (ISF) في غزة تنشر تحت قيادة موحّدة مقبولة لدى مجلس السلام، وتسهم فيها قوات من الدول المشاركة، بالتشاور والتعاون الوثيقين مع جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة للاضطلاع بولايتها بما يتسق مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

-وتعمل القوة مع إسرائيل ومصر، دون مساس باتفاقاتهما القائمة، ومع قوة شرطة فلسطينية جديدة مدرَّبة ومدقَّق في أفرادها، للمساعدة في تأمين المناطق الحدودية؛ واستقرار البيئة الأمنية في غزة عبر ضمان نزع السلاح في القطاع، بما يشمل تدمير البنى التحتية العسكرية (...) والهجومية ومنع إعادة بنائها، وكذلك الإخراج الدائم للأسلحة من الخدمة من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول؛ وحماية المدنيين، بما في ذلك عمليات العمل الإنساني؛ وتدريب قوات الشرطة الفلسطينية المدقَّقة وتقديم الدعم لها؛ والتنسيق مع الدول المعنية لتأمين ممرات إنسانية؛ والاضطلاع بما يلزم من مهام إضافية دعما للخطة الشاملة.

-ومع إحكام القوة سيطرتها وإرسائها الاستقرار، تنسحب قوات الجيش الإسرائيلي (IDF) من قطاع غزة وفق معايير ومحطات زمنية مرتبطة بعملية نزع السلاح، يتم الاتفاق عليها بين الـIDF وقوة الاستقرار والضامنين والولايات المتحدة، باستثناء وجود محيط أمني سيظل قائما إلى حين تأمين غزة على نحوٍ كافٍ من أي تهديد (...) متجدد. وتقوم القوة بما يأتي:

(أ) مساعدة مجلس السلام في رصد تنفيذ وقف إطلاق النار في غزة، والدخول في الترتيبات اللازمة لتحقيق أهداف الخطة الشاملة.

(ب) العمل تحت التوجيه الاستراتيجي لمجلس السلام، وأن يموَّل عملها من المساهمات الطوعية للمانحين وآليات تمويل مجلس السلام والحكومات.

يقرر أن مجلس السلام والحضورين المدني والأمني الدوليين المأذون بهما بموجب هذا القرار سيظلان مفوّضين حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٧، رهنا بأي إجراء لاحق من قِبل المجلس، وأن أي تجديد لتفويض قوة الاستقرار سيتم بالتعاون والتنسيق الكاملين مع مصر وإسرائيل والدول الأعضاء الأخرى التي تواصل العمل مع القوة؛

يدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى العمل مع مجلس السلام لتحديد سبل الإسهام بموظفين ومعدات وموارد مالية لكياناته التشغيلية ولقوة الاستقرار، وتقديم المساعدة الفنية لها، ومنح اعتراف كامل بأعمالها ووثائقها؛

يطلب من مجلس السلام أن يقدّم تقريرا خطيا إلى مجلس الأمن كل ستة أشهر بشأن التقدم المحرز إزاء ما تقدم؛

بيان حقائق:

من الدفاع إلى الذكاء الاصطناعي.. تفاصيل الاتفاقيات الامريكية-السعودية

موقع «البيت الأبيض»/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

تعزيز شراكتنا الاستراتيجية: اليوم، وضع الرئيس دونالد ترامب وولي العهد الأمير محمد بن سلمان من المملكة العربية السعودية (المملكة العربية السعودية، أو المملكة) اللمسات الأخيرة على سلسلة من الاتفاقيات التاريخية التي تعمل على تعميق الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والسعودية، وتوسيع فرص العمل الأمريكية ذات الأجور المرتفعة، وتعزيز سلاسل التوريد الحيوية، ودعم الاستقرار الإقليمي – كل ذلك مع وضع العمال الأمريكيين والصناعة والأمن في المقام الأول.

وتأتي هذه الاتفاقيات في أعقاب الزيارة الناجحة للغاية التي قام بها الرئيس إلى الرياض في شهر مايو/أيار الماضي، والالتزامات الاستثمارية السعودية البالغة ٦٠٠ مليار دولار التي حصلت عليها الولايات المتحدة في ذلك الوقت.

وفي توسع كبير لهذه الشراكة، أعلن ولي العهد اليوم أن المملكة العربية السعودية ستزيد التزاماتها الاستثمارية في الولايات المتحدة إلى ما يقرب من تريليون دولار، وهو ما يعكس الثقة المتزايدة والزخم للولايات المتحدة تحت

قيادة الرئيس ترامب.

وتشمل الإنجازات الرئيسية اتفاقية التعاون النووي المدني، والتقدم المحرز في التعاون في مجال المعادن الحيوية، ومذكرة التفاهم بشأن الذكاء الاصطناعي – والتي تؤكد جميعها التزام الولايات المتحدة بتأمين الصفقات التي تعود بالنفع المباشر على الشعب الأمريكي.

وتوضح هذه الاتفاقيات نهج «امريكا أولا» الذي تنتهجه إدارة ترامب، مما يعزز مكانة الولايات المتحدة كقائدة على الساحة العالمية مع تأمين مستقبلنا الاقتصادي.

تحقيق الهيمنة في مجال الطاقة النووية والمعادن الحيوية والتكنولوجيا:

من خلال الصفقات التي تم التوصل إليها اليوم مع المملكة العربية السعودية، يعمل الرئيس ترامب على وضع أمريكا كقائدة في مجال الطاقة والتكنولوجيا المتقدمة مع ضمان مرونة سلاسل التوريد لدينا.

وقعت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية إعلانا مشتركا بشأن استكمال المفاوضات بشأن التعاون في مجال الطاقة النووية المدنية، والذي يضع الأساس القانوني لشراكة في مجال الطاقة النووية تمتد لعقود من الزمن وتبلغ قيمتها مليارات الدولارات مع المملكة؛ ويؤكد أن الولايات المتحدة والشركات الامريكية ستكون شركاء المملكة المفضلين في التعاون النووي المدني؛ ويضمن أن يتم إجراء كل التعاون بطريقة تتفق مع معايير منع الانتشار القوية.

وقّعت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية أيضا إطار عمل للمعادن الأساسية، مما يعمّق التعاون وينسّق استراتيجياتنا الوطنية لتنويع سلاسل توريد المعادن الأساسية.

ويستند هذا الاتفاق إلى اتفاقيات مماثلة أبرمها الرئيس ترامب مع شركاء تجاريين آخرين لضمان مرونة سلسلة توريد المعادن الأساسية في أمريكا.

وقعت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية مذكرة تفاهم تاريخية في مجال الذكاء الاصطناعي تتيح للمملكة الوصول إلى الأنظمة الأمريكية الرائدة عالميا مع حماية التكنولوجيا الأمريكية من النفوذ الأجنبي، مما يضمن أن المبتكرين الأمريكيين سيشكلون مستقبل الذكاء الاصطناعي العالمي.

تعميق التعاون الدفاعي والأمن الإقليمي:

يعمل الرئيس ترامب على تعزيز الأمن القومي الامريكي من خلال إبرام اتفاقيات تعمل على تعزيز الردع الإقليمي، وتنمية القاعدة الصناعية الامريكية، وضمان أن يتحمل الشركاء مثل المملكة العربية السعودية المزيد من المسؤولية في مواجهة التهديدات المشتركة.

وقع الرئيس ترامب وولي العهد الأمير محمد بن سلمان اتفاقية الدفاع الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والسعودية، وهي اتفاقية تاريخية تعزز شراكتنا الدفاعية التي استمرت لأكثر من ٨٠ عاما وتعزز الردع في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

إن اتفاقية الدفاع الاستراتيجي تمثل انتصارا لأجندة امريكا أولا، فهي تسهل على شركات الدفاع الامريكية العمل في المملكة العربية السعودية، وتضمن أموالا جديدة لتقاسم الأعباء من المملكة العربية السعودية لتغطية التكاليف

الامريكية، وتؤكد أن المملكة تنظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها شريكها الاستراتيجي الأساسي.

نجح الرئيس في تأمين اتفاقيات تعزز دور امريكا كعامل تمكين للأمن الإقليمي، وتعزز شراكاتنا العسكرية مع الولايات المتحدة للسماح للشركاء بردع التهديدات وهزيمتها بشكل أفضل.

وافق الرئيس ترامب على حزمة مبيعات دفاعية كبيرة، بما في ذلك تسليمات مستقبلية لطائرات إف-٣٥، مما يعزز القاعدة الصناعية الدفاعية الأمريكية ويضمن استمرار المملكة العربية السعودية في شراء الأسلحة الأمريكية.

نجح الرئيس في تأمين اتفاقية تسمح للمملكة العربية السعودية بشراء ما يقرب من ٣٠٠ دبابة أمريكية، مما يسمح للمملكة العربية السعودية ببناء قدراتها الدفاعية الخاصة وحماية مئات الوظائف الأمريكية.

تعزيز الرخاء الاقتصادي وخلق فرص العمل في أمريكا:

يعمل الرئيس ترامب على فتح فرص غير مسبوقة للشركات والمصدرين والعمال الأمريكيين من خلال توسيع الوصول إلى السوق، وخفض الحواجز، وتوجيه الاستثمارات السعودية الضخمة إلى الابتكار والبنية التحتية الأمريكية.

إن التزام المملكة العربية السعودية باستثمار ما يقرب من تريليون دولار في البنية التحتية والتكنولوجيا والصناعة في الولايات المتحدة - والذي ارتفع من ٦٠٠ مليار دولار تم تأمينها في البداية خلال زيارة الرئيس في مايو/أيار الماضي وتم توسيعها الآن هذا الأسبوع - سوف يتدفق مباشرة إلى المجتمعات الأمريكية.

واتفقت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية على تكثيف تعاونهما في الأسابيع المقبلة بشأن قضايا التجارة ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك المجالات المتعلقة بخفض الحواجز غير الجمركية، والاعتراف بالمعايير، وتحسين بيئة الاستثمار.

ومن الأمثلة الملموسة على هذا الالتزام الاتفاقية التي تم توقيعها مؤخرا لضمان اعتراف المملكة العربية السعودية بأن المركبات الآلية وأجزائها التي تتوافق مع معايير سلامة المركبات الآلية الفيدرالية الأمريكية (FMVSS) تلبي متطلبات سلامة المركبات الآلية.

وتؤكد الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية أيضا على أهمية اتفاقية إطار التجارة والاستثمار القائمة، وتعتزمان استخدام هذه الآلية لتكثيف تعاونهما لدعم هدف تسهيل التجارة الثنائية.

وقعت وزارة الخزانة الأمريكية ووزارة المالية السعودية اتفاقيات لتعزيز التعاون في مجال تكنولوجيا أسواق رأس المال والمعايير والأنظمة، وتعميق الشراكة في المؤسسات المالية الدولية.

عملت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية على تعزيز فرص الاستثمار الجديدة التي من شأنها توسيع الصادرات الامريكية وتقليص الحواجز التجارية، وهو ما يمثل مكاسب مباشرة للمصنعين الامريكيين.

وبالإضافة إلى المبادرات المتعلقة بالمعادن الحيوية والطاقة النووية والذكاء الاصطناعي والدفاع التي أعلن عنها اليوم، فإن هذه الصفقات من شأنها أن تخلق وظائف أمريكية عالية الأجر، وتعزز الريادة التكنولوجية الأمريكية، وتحقق عوائد ضخمة للعمال والأسر الأمريكية لعقود قادمة.

البيت الأبيض

١٨ نوفمبر ٢٠٢٥

ناديا كالفينو:

بناء الجسور في عالَم منقسم

*بروجيكت سنديكيت:

نحن نشهد فترة من التغييرات الشديدة والعميقة على الساحة الدولية، حيث أصبحت التحالفات والمؤسسات الاستراتيجية التي وجهت العالم على مدار نصف القرن الماضي موضع تساؤل. فالصراعات التي بدت ذات يوم وكأنها حلَّت، بدأت تشتعل من جديد، والقادة الذين يتولون السلطة الآن سيشكلون النظام العالمي لعقود قادمة.

على هذه الخلفية، وبينما تسارِع بعض القوى إلى بناء الجدران، نعمل نحن في الاتحاد الأوروبي على بناء الجسور. نحن نؤكد من جديد التزامنا بنظام دولي قائم على القيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والاحترام المتبادل، والشراكات المربحة للجميع. كانت هذه رسالة الاتحاد الأوروبي في القمة الأخيرة مع مجموعة دول امريكا اللاتينية والكاريبي.

قطع أعضاء هذا التجمع عبر الأطلسي شوطا طويلا معا، وفي سانتا مارتا في كولومبيا ــ أقدم مدينة في امريكا اللاتينية، والمعروفة باللغة الدارجة بمسمى «قلب العالم» ــ كنا حريصين على تعزيز الروابط بيننا. كانت الأسباب وراء ذلك واضحة. فنحن نعلم أننا قادرون معا على ضمان عالَم أكثر أمانا وديمقراطية وتعزيز تنمية أكثر عدلا واستدامة لصالح مجتمعاتنا.

يمثل الاتحاد الأوروبي، وامريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي معا أكثر من مليار شخص، و١٤٪ من سكان

العالم، و٢١٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. نحن نمثل ثلث كل أعضاء الأمم المتحدة ونشترك في واحد من أقوى التحالفات في العالم، وهو تحالف ضارب بجذوره في تاريخ مشترك، وقيم مشتركة، وبعض من أكثر الشبكات التجارية كثافة في العالم، وفوق كل هذا إرادة المضي قدما معا. بتعزيز هذه الشراكة، يصبح بوسعنا أن ننتقل من تضخيم تأثيرنا على النظام الدولي الناشئ إلى مضاعفته.

يضطلع بنك الاستثمار الأوروبي بدور رئيسي في تعزيز هذه العلاقة. فعلى مدار ٤٥ عاما من عملنا في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، عملنا على بناء علاقات دائمة تقوم على الثقة، فمولنا أكثر من ٣٥٠ مشروعا عالي التأثير لتعزيز النمو الاقتصادي، ورفع مستويات المعيشة، وتقوية المجتمعات.

تدعم هذه الاستثمارات مشاريع البنية الأساسية الرئيسية في مجالات الطاقة، والنقل، والاتصالات، وتحسين التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتناهية الصغر، وتعمل على تعزيز ريادة الأعمال النسائية. لقد ساعدنا في تمويل قروض متناهية الصغر للنساء في البرازيل؛ ومنصة للهيدروجين الأخضر في شيلي؛ وشبكات الربط الكهربائي في كولومبيا وبنما وكوستاريكا؛ وبناء شبكات نقل مستدامة مثل المترو في بوجوتا، وكيتو، وساو باولو.

بحلول نهاية هذا العام، نكون وصلنا إلى مستوى قياسي من تمويل بنك الاستثمار الأوروبي في المنطقة، حيث سيتجاوز الرقم النهائي ٣ مليارات دولار. ويشمل هذا العقود التي جرى توقيعها للتو في سانتا مارتا للطاقة الشمسية في كولومبيا والمياه النظيفة في الإكوادور – وهي مشاريع سيستفيد منها أكثر من ٢٫٥ مليون شخص. كما أعلنا عن برنامج جديد بقيمة ١٫١٥ مليار دولار لدعم الربط الكهربائي في امريكا الوسطى.

> **يضطلع بنك الاستثمار الأوروبي بدور رئيسي في تعزيز هذه العلاقة**

بالتوازي مع قمة سانتا مارتا، يضطلع بنك الاستثمار الأوروبي بدور نشط في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (مؤتمر الأطراف الثلاثين) المنعقد حاليا في البرازيل، وهذا كفيل بتعزيز دوره كبنك للعمل المناخي. تظهر الخسائر الأخيرة والأضرار الكارثية التي أحدثها إعصار ميليسا في منطقة الكاريبي الحاجة الملحة إلى زيادة الاستثمار في الوقاية والتكيف. وهذا ما نفعله على وجه التحديد: حيث نخصص ٧٠٪ من استثماراتنا في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي للعمل المناخي.

في وقت يتسم بتراجع أعداد كبيرة من البلدان والقيادات السياسية وانكفائها على الذات، أصبحت التزامات الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي بالتعددية والتحول الأخضر أقوى من أي وقت مضى. إنها تحديات لا يمكننا حلها إلا إذا عملنا معا. لهذا السبب، رَكَّزَت مناقشاتنا في سانتا مارتا أيضا على تعزيز أواصر التعاون مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى العاملة في المنطقة، وخاصة بنك التنمية لامريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (CAF) وبنك التنمية للبلدان الامريكية.

تشكل هذه الشراكات المتعددة الأطراف ضرورة أساسية لتحقيق أهدافنا المشتركة. وإذا واصلنا التحرك إلى الأمام بروح الشراكة التي أبديناها في سانتا مارتا، وعملنا على تعزيز تحالفاتنا وتقوية صداقاتنا، فأنا على يقين من أن تشكيل النظام الدولي نحو الأفضل سيكون في متناول أيدينا.

* ناديا كالفينو هي رئيسة البنك الأوروبي للاستثمار.

مشاري الذايدي:

«غوغل» تحذّر من ذكائها!

هل الذكاء الاصطناعي مبالغٌ في تعظيمه ومنحه كل القوة وكامل المصدرية للحقائق والعلوم بل وإبداع بني الإنسان، الذي سيقضى عليه من الذكاء الاصطناعي، كما يزعمون؟!

لندعْ «أهل الشأن» يجيبون.

سوندار بيتشاي، الرئيس التنفيذي لشركة «غوغل»، أعلن مؤخرا أن جميع الشركات ستتأثر «في حال انفجار فقاعة الذكاء الاصطناعي».

وقال في مقابلة مع شبكة «بي بي سي» البريطانية إنه على الرغم من أن نمو الاستثمار في الذكاء الاصطناعي كان «لحظة استثنائية»، لكن هناك بعض «اللاعقلانية» في الطفرة الحالية في هذا المجال.

للتذكير فهناك مخاوف في وادي السيليكون وخارجه من «فقاعة الذكاء الاصطناعي» وليس من طرف «غوغل» فقط.

إذن هناك فقاعة ومبالغة، هكذا قال بيتشاي، وهو وشركته من عمالقة الديجتال والذكاء الاصطناعي في العالم، ومن جهة أخرى حذّر الرجل الناسَ من الثقة العمياء بكل ما تخبرهم به أدوات الذكاء الاصطناعي؛ لأنّ نماذج الذكاء الاصطناعي «عرضة للأخطاء»، وحثّ الناس على استخدامها إلى جانب أدوات أخرى.

وأشار رئيس «غوغل» إلى أنه في حين أن أدوات الذكاء الاصطناعي مفيدة «إذا كنت ترغب في كتابة شيء ما بإبداع، لكنه ينبغي على الناس تعلم استخدام هذه الأدوات فيما هي جيدة فيه، وعدم الوثوق بكل ما تقوله دون وعي».

أنا يهمّني الجزء الأخير من حديث الرجل القائد في هذا الميدان الجديد، وهو «عدم الثقة العمياء» بكل ما يقوله الذكاء الاصطناعي، وأنه لا غِنى عن النهل من ينابيع البحث والتقصّي «الطبيعي» وليس الاصطناعي، وفوق هذا وتحته، وقبله وبعده، لا غِنى عن نظرات الإنسان وتأملاته وشرارات الإبداع وومضات الإلهام المفاجئة التي كانت سببا في إبداع الشعر والرسم والموسيقى في الأساس، بل كانت، هذه الشرارات والومضات الإنسانية الإبداعية الفريدة، هي من أوجد فكرة ثم تطبيقات الذكاء الاصطناعي نفسه، هي - الومضات الإنسانية المفاجئة - هي التي خلقت الذكاء الاصطناعي حين كان علَقة فمضغة فجنينا فوليدا.

نعم نحن أمام تطوّر «نوعي» مثير في تخزين وتدبير وتشبيك المعلومات والبيانات، وإعادة استخدامها وإنتاجها للعموم، كما أن للذكاء الاصطناعي جوانبه الأكثر فائدة وعملية خصوصا في العمليات المحاسبية والنماذج الهندسية، والتقنيات الطبية وتقاريرها، وما شابه ذلك، لكنه كما قال رئيس «غوغل»، هو مصدرٌ مفيد لمن يحسن استخدامه، مع إضافة المصادر «الكلاسيكية» للبحث والفهم والتحليل.

صفوة القول أننا أمام لحظة إشعاع ساطع يبهر الأبصار، وهذا الإبهار ربما يضعف القدرة على «الاستبصار» الصحيح، نحتاج إلى بعض الوقت حتى تأخذ الأشياء حجمها الطبيعي ونخرج من حالة الانبهار إلى حالة الاستبصار.

صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية

www.marsaddaily.com

حسن الكوفي:

رئيس الجمهورية، حامي الديمقراطية مجددا

كان الاستفسار القانوني لرئيس الجمهورية د.عبداللطيف رشيد بشأن صلاحيات البرلمان والحكومة، والتفاعل الإيجابي للمحكمة الاتحادية مع الاستفسار، يمثل خطوة متقدمة لصيانة النظام السياسي والعملية الديمقراطية في العراق وإنقاذ البلاد من حالات هدر المال العام واستغلال المناصب في المناورات السياسية في فترة الفراغ ما بين اعلان نتائج الانتخابات والجلسة الأولى للبرلمان الجديد.

خطوة رئيس الجمهورية سيكون لها تأثير إيجابي في تسريع تشكيل الحكومة واحترام التوقيتات الدستورية وبالتالي تقليص زمن الخلافات السياسية وعمليات الضغط والتحريض، وهو ما حدث في الدورات السابقة وهدد الامن والاستقرار في البلاد، وموقف القضاء وصياغة نص قرار المحكمة الاتحادية يعبران عن تقدير عال لاستفسار رئيس الجمهورية الذي جاء في الوقت المناسب تماما.

مبادرة رئيس الجمهورية هذه، لدعم الديمقراطية واحترام الدستور وتعزيز الاستقرار السياسي، هي حلقة في سياق يعبر عن منهج ثابت التزم به الرئيس رشيد منذ تسنمه المنصب، وكانت حلقاته مترابطة وواضحة، ولعل مبادرته بطرح وثيقة الرئاسات لصيانة نزاهة وعدالة الانتخابات خير دليل على الالتزام بهذا المنهج.

الأمر الإيجابي الآخر في فتوى المحكمة الاتحادية على استفسار رئيس الجمهورية، هو تأكيد دور رئاسة الجمهورية كجزء من السلطة التنفيذية، وهو المبدأ الذي ركز عليه وفعله الرئيس رشيد ولعل مبادرته في تنظيم وتسريع الافراج عن المدانين بعد انتهاء مدة محكوميتهم، وهو ما أدى لتحقيق العدالة والافراج عن عشرات الآلاف، خير دليل على تفعيل الرئاسة لدورها التنفيذي عبر التعاون مع عدة أجهزة ووزارات (مثل العدل، الداخلية، الامن الوطني...) وسيكون من المفيد للعراق استمرار هذا الدور الإيجابي للرئاسة وان يكون رئيس الجمهورية مؤمنا دائما بدوره في السلطة التنفيذية ليحقق شراكة أكبر في صنع القرار واعتدالا في اتخاذ المواقف.

إن القوى السياسية العراقية مدينة لرئيس الجمهورية بعد خطوته القانونية والدستورية لإيضاح حدود الأدوار والصلاحيات للمؤسسات الدستورية في مرحلة بقيت غامضة دائما ويتعرض فيها القرار السياسي والحكومي للمساومات ما يؤدي الى التوتر وتزايد التدخلات الخارجية في الخلافات العراقية، كما وفر التفسير القضائي بانهاء عمل البرلمان السابق أموالا طائلة كانت تصرف لأشخاص بلا عمل، وبجعله الحكومة مختصة بتصريف الاعمال اليومية فقط أوقف التجاوزات على المال العام واستغلال موارد الدولة لأغراض سياسية.